التنظيم الأخلاقي للصحفيين في دول العالم

دراسة لأخلاقيات الممارسة الإعلامية من خلال موانيق الشرف الصحفية

L'organisation morale des journalistes dans les pays du monde

« Une étude de l'éthique de la pratique des médias à travers les codes de la presse »

أ. يونس عجال . باحث في طور الدكتوراه

إشراف: د. مليكة عطوي

كلية علوم الإعلام والاتصال، مخبر الإستخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر

قسم علوم الإعلام . جامعة الجزائر 3

الملخص:

الإعلام هو الرقيب والناقد لمؤسسات المجتمع والدولة، وهو السلطة الرابعة، فليست هي القنابل أو الخبز الذي يغير فكر البشر ويبدل تصرفاتهم، بل بالرسوم والصور والعبارات، بل بالإعلام يمكن الوصول إلى هذه الغاية كما عبر عن ذلك هارولد لاسويل، ومن مميزات الإعلام في عصر العولمة أنه إعلام يسوده مناخ يمتزج فيه الإعلام بالإقتصاد...، ويتداخل فيه ما هو من الإيديولوجيا بما هو محض تكنولوجيا، مناخ عصر العولمة يستعرض بقدر كبير من الإنبهار منجزاته الرائعة في كل المجالات، تتصارع فيه الحرية مع المسؤولية، التقنين مع الفوضى، الضوابط القانونية والأخلاقية مع الانفلات والتسيب واللاعقاب، مناخ تحالفت وتزاوجت فيه صناعة التكنولوجيا مع بنوك المعلومات مع رأسمال يتضخم دوما أضعافا مضاعفة، يتحرك في ثناياه أصحاب المصلحة، وهو ما حتم وجود نظام أخلاقي ضميري يسهر ويقوم على حماية قيم المجتمع وثوابته من جهة، ومن جهة أخرى إلزام القائمين بالاتصال على إحترام معايير وأخلاقيات العمل الصحفي.

Résumé:

Les médias sont les guetteurs et les critiques des institutions de la société et de l'état, est le quatrième pouvoir, parce que ce ne sont pas des bombes ou le pain qui changent les mentalités et modifient les intuitions des gens et changent leurs comportements, mais avec les images et les expressions, mais avec les médias on peut atteindre cet objectif, comme a exprimé « Harold Lasswell ». Et par des caractéristiques des médias de l'ère de la mondialisation c'est un média qui est mêlé à l'économie, et l'idiologie est liée à la technologie. Le climat de l'ère de la mondialisation montre un grand étonnement de ses merveilleuses réalisations dans tous les domaines, qui se combattent la liberté avec la responsabilité, la loi avec l'agitation, les réglementations légaux et moraux avec l'oisiveté et l'impunité. Climat s'est associé et marié à l'industrie technologique avec des banques d'information, avec le capitalisme inflationniste toujours plus grand, dans lequel évoluent les acteurs des services, ce qui nécessite l'existence d'un système moral qui protège les valeurs et les constances de la société, et de l'autre coté obligeant les journalistes de respecter les normes et l'éthique journalistique.

تقديم:

التنظيم الأخلاقي أو الأخلاقيات "Ethics" هي مجموعة من المبادئ الأخلاقية، وهي قانون غير مكتوب في كثير من الأحيان، تعمل على توجيه سلوك الفرد، بل أكثر من ذلك. يعرف "هاوسمان Hausmann" الأخلاقيات بأنها ذلك الفرع من الفلسفة التي تتناول المسائل المتعلقة بالصحة والخطأ، الخير والشر، وعلى ذلك فإن مصطلح أخلاقي عادة ما يعني السلوك المتسق مع الصحة والخير⁽⁰¹⁾، كما يعرف "كارول ريتش Carol Rich" الأخلاقيات "éthique" بأنها دراسة الإختيارات المعنوية Choix moraux، ماذا يجب أن تفعل وماذا يجب ألا تفعل⁽⁰²⁾، وتنصب معايير الأخلاقيات في الغالب على أربع قيم رئيسية متداخلة تشمل: قول الحقيقة، الإلتزام بالعدالة، الحرية التضامنية وإحترام الحياة الإنسانية⁽⁰³⁾.

أما التنظيم القانوني لممارسة المهنة الصحفية فيقصد به مجموعة القواعد والضوابط التي تنظم مهنة الصحافة فتحدد حقوق وواجبات الصحفيين والعاملين بجمع ومعالجة ونشر الرسائل الإعلامية عبر قنوات الإتصال الجماهيري ويطلق على هذه العملية تسمية أخرى وهي التقنيات المهنية⁽⁰⁴⁾، كما نعني بالتنظيم القانوني لممارسة الصحفيين المهنة مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات العملية التي يتبعها المهنيون والممارسون الصحفيون ويطبّقونها أثناء ممارستهم المهنية⁽⁰⁵⁾.

إن صحافة هذا العصر، ابتعدت كثيرا عن تلك الصورة التقليدية القمّة على صحافة الوصف والإنشاء، والتي كان فيها المقال هو المادة الأساسية، لتصبح صناعة تقوم على التعامل مع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، في زمن أصبح فيه الإعلام علما له فلسفته ونظرياته، وهي تتطور كل يوم لتفتح آفاقا جديدة في عمليات إنتاج المضمون الإعلامي، وعمليات إقناع الجماهير، يضاف إلى ذلك أن الصحفي اليوم يعمل في إطار نظام إعلامي يفرض معايير وقيمه على عملية تدفق المعلومات، كما أن الصحفي الذي لم يتعلم ولم يواصل التعلم، والذي ليس ملما بحقوقه ولا عارفا بواجباته، أي الجاهل بالنصوص القانونية المنظمة لمهنته، قد يجد نفسه عبئا على مهنة الصحافة، منقادا في عصر الترسانة الإعلامية. وتجدر الإشارة إلى أن الحرية الصحفية ترتبط بحرية الصحفي فلا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر، حيث أن ضمان هذه الأخيرة يضمن حقوق الصحفيين الذين يقومون بإنتاج المادة الأساسية للصحافة وهي المضمون الذي تحمله المؤسسات الإعلامية.

فالحرية الصحفية والإعلامية هي إحدى مفردات النظام الديمقراطي في المجتمعات الحديثة وما يتيح ذلك من حق الحصول على الأخبار والمعلومات ونشرها وتداولها عن طريق مختلف الوسائل الإعلامية المحلية والدولية، ولكن الممارسات الصحفية تحتاج إلى ضوابط أخلاقية تشريعية تؤطر هذه الحرية حتى لا تكون مدعاة إلى إنتهاك الحرمات الخاصة للمواطنين، ومن هنا كانت الأهمية في التركيز على الجانب الأخلاقي للعمل الصحفي أو ما يسمى بأخلاقيات الممارسة الإعلامية، من أجل بيان ضوابط الحقوق الصحفية وكذا تحديد الواجبات تجاه الأفراد والمجتمع.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول فكرة أساسية، وهي عرض ومناقشة التنظيم الأخلاقي للصحفيين من خلال ميثاق الشرف الصحفية والكشف عن أهم القضايا التي تركز عليها، وأهم الحقوق والواجبات التي تقرها، ومدى انعكاس هذه الميثاق على طبيعة النظم الإعلامية للدول التي تمثلها، وكيفية توفير الميثاق للوسائل التي تعين على تحقيق التزام الصحفيين بواجباتهم سواء أكان الأمر على سبيل الإلزام والإجبار، أو بالاعتماد على ضمير الصحفي وأخلاقياته المهنية. ولدراسة هذه الإشكالية البحثية، نطرح التساؤل العام التالي:

ما هي أهم أسس ومبادئ فلسفة التنظيم الأخلاقي للقائمين بالاتصال في دول العالم؟

ولإحاطة بكل جوانب وزوايا هذه الإشكالية البحثية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي أهم النقاشات الكبرى من خلال التراث التاريخي العالمي الخاصة بميلاد وتطور التشريعات الإعلامية؟

2. ما هي أسباب تزايد الاهتمام بميثاق الشرف الأخلاقية؟

3. كيف عبرت الشرعات الدولية والميثاق الأخلاقية عن التنظيم الأخلاقي لحقوق وواجبات الصحفيين؟

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي والوصفي-التحليلي، للتمكن من تقسيم الموضوع إلى جملة من المحاور تنطلق من السياق التاريخي لمفهوم ونشأة ميثاق الشرف الأخلاقية وقوانين الإعلام، ووصولاً إلى حواراتها الجدلية المعاصرة، وكذا وصف وتحليل طبيعة هذه القضايا القانونية الإعلامية، وعلاقتها بالمفاهيم والمصطلحات الأخرى، والعلاقة التفاعلية بين القوانين من جهة، والحرية والأخلاق من جهة أخرى.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض ومناقشة الجدلية الثلاثية، بين الحرية والقوانين والأخلاق الإعلامية، بغية فهم فلسفة التنظيم الأخلاقي للصحفيين، فالحرية دون مسؤولية هي حالة طفولة حضارية ومراهقة فكرية ولا شك أن العمل على إنشاء صناعة قوية للإعلام والمعلومات توازن بين الحقوق والواجبات، يعتبر واحداً من أهم أسس النهضة والتقدم، إنها الصناعة التي يمكن أن تشكل ثقافة المقاومة للتخلف والاستغلال والهزيمة والتي تعمل على تحقيق الاتفاق العام على مجموعة من الثوابت، والصحفيون بدورهم يقومون بصياغة ميثاق الشرف الأخلاقية من خلال تجمعاتهم المهنية المختلفة، هذه الميثاق التي يعتبر ظهورها سعيًا لزيادة وعي الصحفيين بدورهم وتقديرهم لأمانة الكلمة ولثقة الممنوحة لهم وعملاً على إرساء مبدأ الإلتزام بالمسؤولية الصحفية، وتدعيم إلتزام الصحافة بالقيم والمعايير الأخلاقية للمهنة.

الكلمات المفتاحية للدراسة:

أخلاقيات الإعلام "Ethique des médias"، الصحفيين "Journalistes"، ميثاق الشرف الأخلاقية "Chartes éthique d'honneur"، التشريعات الإعلامية "Législation des médias".

محاور الدراسة:

- ❖ المحور الأول: المقاربة المفاهيمية للدراسة
- ❖ المحور الثاني: التطور التشريعي لحقوق وواجبات الصحفيين من خلال موانيق الشرف الأخلاقية
- ❖ المحور الثالث: التنظيم الأخلاقي لحقوق الصحفيين وعلاقتهم بمفهوم أخلاقيات الإعلام

المحور الأول: المقاربة المفاهيمية للدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على تحديد بعض المصطلحات الأكثر تداولاً في البحث:

1- الصحفي "Journaliste": جاء في معجم مرشد الطلاب بأنه الصحفي وهو المنسوب إلى الصحافة، الذي يتخذ من الصحافة مهنة له⁽⁰⁶⁾، وجاء في معجم "عبد النور" بأن الصحفي "journaliste" بمعنى كاتب في الصحافة، ناشر صحيفة⁽⁰⁷⁾، أما معجم مصطلحات الإعلام فيعرف الصحفي على أنه: "شخص يباشر بصفة أساسية ومنظمة مهنة الصحافة في صحيفة أو دورية أو في وكالة الأنباء أو الذي يعمل بصفة مراسل لصحيفة"⁽⁰⁸⁾، ويقدم مجمع اللغة العربية تعريف المصطلح الصحفي بأنه: "من يمارس العمل الصحفي ويكتسب منه، ويطلق هذا الوصف على كل من يعمل في جريدة أو مجلة بشرط أن يكون عمله إبتكارياً أو من فنون المهمة"⁽⁰⁹⁾. ويعتبر الصحفي كل من ينشط في إطار الثقافة التي تظهر فيها الأيديولوجية بمحتواها السياسي والفلسفي، والحقوقية والأخلاقي والديني، إلى جانب الفنون والأدب والجمالية، وهو إطار روحي معرفي معقد تشبك فيه كل العمليات الروحية في مجالات الحياة، والتي تكون غالباً في حالات من التناقضات الإجتماعية، إذ أن الأفكار والآراء والعقائد في المجتمع والمصاغة في نظريات ليست واحدة لدى كل الناس، والصحفي لا ينتج القيم المادية لأنها ليست من إختصاصه، إلا أن نشاطه المعرفي يطال مجال الثقافة المادية، بل ويرتبط بها، فهو يحتاج كأى إنسان في المجتمع إلى القيم المادية ويتأثر بها، لذلك عليه أيضاً أن يكون واسع المعرفة بأسلوب إنتاجها وتأثيرها كقيم بالذات على الأفراد وعلى المجتمع، وعلاقة ذلك بعملية تطور حياة المجتمع تطوراً سليماً، كما أن تحليل طبيعة الإنتماء الإجتماعي للصحفي يساعدنا كمنطق مبدأ في تقويم علاقته بمؤلاء الذين يترجم مصالحهم وأهدافهم، ويدافع عنهم، ويتكلم باسمهم، ويحقق إيديولوجيتهم التي تختفي وراءها كل المصالح⁽¹⁰⁾.

أما كرم شلبي فيقدم تعريفاً شاملاً للصحافي: على أنه "الذي يمتحن الصحافة، أي يتخذها مهنته وعمله الذي يتفرغ له ويكسب منه، وتطلق هذه الصفة على كل من يعمل في جريدة أو مجلة بشرط أن يكون عمله من ذلك النوع الذي يعد إبتكاراً أو فناً من فنون المهنة، ومن هنا فإن صفة الصحافي تضاف إلى مندوب الأخبار والمراسل والمحرر في أقسام التحقيقات وأقسام التحرير المختلفة والمترجم والرسام والخطاط والمراجع والمصحح والمصور والكاتب بشرك أن يكون الصحافي متفرغاً لهذا العمل ويمارسه بشكل دائم ومنتظم في إحدى دور الصحف، كما أن هذا المصطلح أصبح يطلق على المحررين ومعدّي البرامج في الإذاعة والتلفزيون"⁽¹¹⁾.

2- مفهوم الحق (Le droit):

يعتبر مصطلح الحق (Right) من المفاهيم المتطورة مع الزمن، فيختلف الناس في تحديد دلالاتها حسب زمانهم ومذاهبهم العقائدية والقانونية والسياسية، فمصطلح الحق يحظى بمكانة خاصة في كل الشرائع السماوية ومنها الشريعة الإسلامية حيث ذكرت هذه الكلمة في عدة سور قرآنية، فهي تفسر شرعا بأنها إسم من أسماء الله الحسنى (12)، وهو الثابت بلا شك أي نقيض الباطل، ويطلق على الصدق فيقال: حققت قوله، وظنه تحقيقاً (13)، وجمع (ج حقوق وحقاق): الصواب، اليقين، النصيب، الجدير، الإنصاف، القسط (14).

- **والحق في الإصطلاح القانوني:** هو سلطة الحصول على مصلحة مادية أو معنوية يعترف بها القانون (15)، ويطلق الحق على معانٍ عدة منها: مجموعة القواعد والنصوص التشريعية التي تنظم على سبيل الإلزام علائق الناس من حيث الأشخاص والأموال، وهو بهذا المعنى يقارب معنى (الحكم) في إصطلاح الأصوليين، ومعنى (القانون) في إصطلاح القانونيين. وقد عرف "الحق" بمعناه العام بأنه: إختصاص يقر به الشرع سلطة أو تكليفاً (16).

- وهو ثبوت قيمة معينة لشخص بمقتضى القانون، فيكون لهذا الشخص أن يمارس سلطات معينة يكفلها له القانون. ويعبر الحق عن الحماية القانونية للحرية ومنها حرية الإعلام وحرية الاتصال (17).

ولفظ الحق كثير الجريان على الألسنة والأقلام، كثير الورد في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وكتب الفقه والقانون وغيرها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة الآية 42)، وقال أيضاً: ﴿قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾ (سبأ الآية 26)، وحق الأمر، يحق، ويحق حقاً وحقوقاً صار حقاً وثبت، وأحققت الأمر إحقاقاً إذا أحكمته وصححته، وأحقق القوم أي قال كل واحد منهم الحق، وحق العقيدة أي أحكم شرحها، ويحق عليك فعل كذا أي يجب (18).

- **الحق إصطلاحاً:** باللغة الفرنسية (Le droit idionatique) هو استئثار واختصاص شخص معين بقيمة معينة، ويتضمن صاحب الحق وموضوع الحق ومحل الحق (19)، والحق في الاصطلاح الفقهي نوعان:

- الحكم المطابق للواقع: ويطلق على الأقوال والعقائد والمذاهب والأديان، باعتبار اشتغالها على ذلك.

- والواجب الثابت: وهو قسمان: حق الله، وحق العباد (20).

كما يعتبر الحق في الاصطلاح القانوني أيضاً: سلطة الحصول على مصلحة مادية أو معنوية يعترف بها القانون (21)، ويطلق الحق على معانٍ عدة منها: مجموعة القواعد والنصوص التشريعية التي تنظم على سبيل الإلزام علائق الناس من حيث الأشخاص والأموال، وهو بهذا المعنى يقارب معنى (الحكم) في اصطلاح الأصوليين، ومعنى (القانون) في اصطلاح القانونيين. وقد عرف "الحق" بمعناه العام بأنه: إختصاص يقر به الشرع سلطة أو تكليفاً (22)، وهو ثبوت قيمة معينة لشخص بمقتضى القانون، فيكون لهذا الشخص أن يمارس سلطات معينة يكفلها له القانون. ويعبر الحق عن الحماية القانونية للحرية ومنها حرية الإعلام وحرية الاتصال (23).

أما في المفهوم الغربي للحق فنجد عدة تعريفات تختلف باختلاف المذاهب، فنجد الفقيه "Savigny" زعيم المذهب الشخصي للحق يعرفه بأنه: قُدرة أو سلطة إرادية تثبت للشخص يستمدها من القانون، أما الفقيه الألماني "Ihering" رائد المذهب الموضوعي فيعرف الحق على أنه مصلحة يحميها القانون، أما تعريف الفقيه الفرنسي "Dabin" للحق هو: ميزة يمنحها القانون لشخص ما ويحميها بطريقة قانونية، ويكون له بمقتضاها الحق في التصرف متسلطا على مال معترف له بصفته مالكا أو مستحقا له⁽²⁴⁾، ومن هنا يمكن القول أن المطالبة بالحق هي المطالبة بحق إنساني يملكه المرء أصلا⁽²⁵⁾، ولكل حق حدود انطلاقا من حق آخر ومن حريات الآخرين، فكل حق مطلق دون حدود يسمى تعسفا⁽²⁶⁾.

3- مفهوم حقوق الصحفي (Droits du journaliste):

يقصد بها ما يتمتع بها لصحفي من صلاحيات وإمكانيات تخوله من جهة لأداء مهنته في أحسن الظروف، ومن جهة أخرى تحميه من كل الضغوطات التي تحول دون أدائه لمهنته كما ينص عليه القانون⁽²⁷⁾.

4- مفهوم الواجب (Le devoir): جاء في معجم "مرشد الطلاب" بأنه اللازم، الفرض وهو ما يتحتم على الشخص أن يفعله، واجب The duty: إقتضى، لزم، ينبغي عليك Vous devez⁽²⁸⁾، وهو في الفقه: ما يثاب المرء على فعله ويعاقب على تركه، "الواجب الوجود Etre nécessaire" هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شئ وهو الله تعالى⁽²⁹⁾.

- فالواجب (The duty) هو قاعدة سلوكية يلزمنا عليها القانون أو الضمير الأخلاقي أو الدين أو المجتمع⁽³⁰⁾. والواجب في اللغة إنما هو الثبوت⁽³¹⁾.

5- مفهوم واجبات الصحفي (Devoirs du journaliste):

نقصد بها إعلاميا أنها تلك الإلتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل صحفي، والمتمثلة أساسا في ضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة، شاملة، دقيقة وواضحة مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام لا غير، عن طريق إحترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص، وتصحيح الأخطاء في حالة وجودها⁽³²⁾.

6- مفهوم القانون (Loi): القانون يعني في اللغة "مقياس كل شئ وطريقه"⁽³³⁾، وكلمة قانون "Law" مفرد قوانين وتعني الأصول ولفظ القانون يفيد النظام، والمقصود به تكرارا أمر معين على وتيرة واحدة بحيث يعتبر خاضعا لنظام ثابت، وبهذا المعنى أطلق لفظ القانون على النظم التي تحكم الظواهر الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية...⁽³⁴⁾.

وقد إنتقلت كلمة "قانون" إلى لغتنا العربية بأصلها اليوناني "Kanon"، وتفيد مجازا القاعدة والقودة والمبدأ، وهي تعني العصا المستقيمة، ويفسر ذلك إنتقالها إلى اللغات الأخرى بمعنى "مستقيم"، وقد عبرت عنها اللغة الفرنسية بكلمة "Droit" وتقابلها في الإيطالية "Diritto" وفي الألمانية "Recht"... فيكون بذلك القانون هو الخط الذي يميز بين الإستقامة والانحراف⁽³⁵⁾.

ويستعمل لفظ القانون في الإصطلاح القانوني في معنى عام ومعنى خاص، فالقانون بالمعنى العام "Droit" هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع، أو هو النظام الذي تجري وفقا له علاقات الأشخاص في المجتمع، أو هو مجموع القواعد التي تقيم نظام المجتمع فتحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم فيه، والتي تناط كفالة إحترامها بما تملك السلطة العامة في المجتمع من قوة الجبر والإلزام⁽³⁶⁾، أي هو قاعدة إجتماعية للسلوك ينفذ من طرف السلطة العامة⁽³⁷⁾.

7- مفهوم الإطار القانوني والتشريعي للصحافة (Le cadre légal et législatif de la presse):

يقصد به مجموعة القواعد الدستورية التوجيهية الخاصة بالصحافة، التي ترتب التزامات على السلطة في مواجهة الصحافة وضعتها السلطة بنفسها، كما وضعت الضمانات (الحقوق) لحسن تنفيذها فضلا عن مجموعة قواعد قانونية منظمة يمكن للمشرع أن يخالفها أو يلغيها أو يغيرها أو يبدها بقانون آخر، ويتضمن الإطار القانوني تنظيم عمل الصحافة وفق الاحتياجات الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية، ونعني بالتشريعات الصحفية مجموعة القواعد القانونية التي تضع الضوابط العامة التي تحدد سلفا سلوك الأفراد بصدد ما يمكن أن يقوم بينهم من علاقات في مجال الصحافة، وهذه الضوابط قد تسعى إلى الحد من حريات الأفراد أو تقييدها في حدود الحفاظ على حريات الآخرين وعلى المصلحة العامة، وتأتي هذه القواعد القانونية من خلال:

1- النصوص التي ترد في الدساتير وتتعلق بحرية الصحافة والإعلام.

2- قوانين الصحافة والمطبوعات والإعلام.

3- قوانين العقوبات فيما يتعلق بالعقوبات على إساءة النشر وتجرمه.

4- قوانين النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية الخاصة بالصحافة والإعلام.

5- موائيق أخلاقيات المهنة أو موائيق الشرف الصحفي⁽³⁸⁾.

8- مفهوم التنظيم القانوني للمهنة الصحفية (Réglementation juridique de la profession de journaliste):

يقصد به مجموعة القواعد والضوابط التي تنظم مهنة الصحافة فتحدد حقوق وواجبات الصحفيين والعاملين بجمع ومعالجة ونشر الرسائل الإعلامية عبر قنوات الاتصال الجماهيري ويطلق على هذه العملية تسمية أخرى وهي التقنيات المهنية⁽³⁹⁾.

9- مفهوم التشريعات الإعلامية (législation des médias): التشريع "Legislation"، ويعني مجموعة

قوانين⁽⁴⁰⁾، ويقابلها باللغة الإنجليزية "Legislation" وتعني حق التشريع⁽⁴¹⁾، وجاء في قاموس المعاني: التشريع مجموع القوانين المنصوص عليها وكذلك عملية سنّ القوانين⁽⁴²⁾، مصطلح التشريع راجع إلى السلطة المختصة التي تصدره وهي السلطة التشريعية، والتشريع كمصدر رسمي للقانون هو عبارة عن مجموعة القواعد العامة الملزمة المجردة التي تضعها السلطة المختصة بذلك في الدولة، بهدف تنظيم العلاقات وسلوك الأفراد في المجتمع كما أن التشريع يطلق عليه إسم القانون المكتوب لأنه يتضمن قواعد قانونية مدونة على شكل وثيقة مكتوبة ومن أهم صورته التي يخرج فيها للوجود هي عملية التّقنين⁽⁴³⁾.

أما التشريعات الإعلامية فهي عملية تنظيم لكل أركان العملية الإعلامية مضمونا وأركاناً وأطرافاً، وتتألف عملية التشريعات الإعلامية من تصور واقعي وتوجيهات نظرية، وأنه بقدر ما تكون التصورات الواقعية موضوعية ومتطابقة مع الواقع العملي والعقلي والتقبلي بقدر ما تكون التوجهات القيميّة للتشريع عادلة ورشيدة، يكون التشريع أقرب إلى الفعالية والرشد والعكس صحيح.

كما يقصد بالتشريعات الإعلامية، بأنها تلك التشريعات المتعلقة بالعملية الإعلامية برمتها، تضعها السلطة المختصة في أي دولة للقواعد القانونية والدستورية، ويعاقب عليها أو بالأحرى يعاقب على مخالفتها سواء بالغرامة أو بالعقوبة "السجن" (44).

المحور الثاني: التطور التشريعي لحقوق وواجبات الصحفيين من خلال موائيق الشرف الأخلاقية

فالأخلاق تفكير منظور، دائب الإتصال بنشاطي النظر والعمل، القول والفعل، فالأخلاق هي أعمال النظر في الأخلاق العملية أو التخلق العضوي، والفلسفة الأخلاقية أنجبت مذاهب كثيرة جدا بعضها أسطوري السمة والآخر ميتافيزيقي المنطق، بعضها ديني الجذور والغايات، وبعضها عقلي النهج موضوعي القصد، علمي الزعم، ثابت المطلب وشامل الهدف، والأخلاق على صعيد الفكر وعي، فهم وسلوك، وهي إنقاذ غرض مرموق ومسؤولية شاملة النظر والعمل (45).

والأخلاق (L'éthique)، وبالإنجليزية (moral) إصطلاحاً هي "علم يبحث في ما هو خير وما هو شر، ويرسم للإنسان ما ينبغي أن يعمل وما يتعين عليه تجنبه، ويدرس البواعث التي تدفعه إلى القيام بعمل بعينه في ظروف بعينها، ويحاول أن يرشده إلى المقاصد الخيرة التي يحسن به السعي في سبيلها" (46)، كما ينطوي مصطلح الأخلاق على ما هو إختياري، وتمثل الأخلاق مجموعة معايير قد تكون مقننة ومبادئ للعمل تتضمنها التقاليد والمؤسسات غالباً (47)، في حين يعرف "اللاندا" الأخلاق بأنها مجموعة القواعد السلوكية المعتمدة صالحة بلا شرط (48)، كما تعتبر الأخلاق صفة مستقرة في النفس فطرية أو مكتسبة ذات آثار في السلوك الحمود أو المذموم (49).

ومفهوم الأخلاق من خلال الدين الإسلامي، أنها عبارة عن المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي يحددها الوحي لتنظيم حياة الإنسان وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه (50)،

والأخلاق منها جبلة ومنها إكتساب بلاشك، فكما يكون الخلق طبيعة، فإنه قد يكون كسباً، بمعنى أن الإنسان كما يكون مطبوعاً على الخلق الحسن الجميل، فقد يحصل على الخلق عن طريق الكسب والتمرين (51).

كما تنقسم الأخلاق إلى نوعين إثنين، وتحت كل نوع خصال متعددة:

1- الأخلاق الحسنة (Bonne morale): وهي حسن الأدب والفضيلة، الصدق والشجاعة، العفة والكرم وغير ذلك.

2- الأخلاق السيئة (Mauvaise morale): وهي سوء الأدب والرذيلة، الكذب والجبن... (52)

في حين يعرف "إبن القيم الجوزي رحمه الله" الأخلاق على أنها "هيئة مركبة من علوم صادقة، وإرادة زكية وأعمال ظاهرة وباطنة، موافقة للعدل والحكمة والمصلحة، وأقوال مطابقة للحق، تصدر تلك الأقوال والأعمال عن تلك العلوم والإرادات فتكسب النفس بها أخلاقاً هي أركى الأخلاق وأشرفها وأفضلها"⁽⁵³⁾

- مفهوم علم الأخلاق: (Ethique) ⁽⁵⁴⁾ وبالإنجليزية (Ethics)، هو الفن الباحث عن الملكات الإنسانية المتعلقة بقواه النباتية والحيوانية والإنسانية، ليميز الفضائل منها عن الرذائل، ليستكمل الإنسان بالتحلي والإتصاف بها سعادته العملية، فيصدر من الأفعال ما يجلب الحمد العام والثناء الجميل من المجتمع الإنساني ⁽⁵⁵⁾، وهو علم الأخلاق هو دراسة سلوكيات الإنسان وردود أفعاله وتحليلها ⁽⁵⁶⁾

- أخلاقيات المهنة (Ethique professionnelle): يعرف الفقه القانوني علم الأخلاقيات المهنية بأنه العلم الذي يعالج الواجبات التي تفرض على الشخص بحكم ممارسته لمهنة معينة، ويقصد بتقنين الأخلاقيات مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأشخاص الذم ينتمون إلى مهن منظمة في شكل نقابات مهنة ⁽⁵⁷⁾، ويعرفها كوهين إليوت (Cohen Eliote) بأنها "أخلاق مهنية تتناول المشكلات المتصلة بسلوك الصحفيين والمحررين والمصورين وجميع من يعملون في إنتاج الأخبار وتوزيعها"⁽⁵⁸⁾.

والأخلاق المهنية لا يمكنها لإستغناء عنها، وقضية التدريب في مجال الأخلاقيات المهنية تثير بحكم الواقع إمكانية التدريب الأخلاقي، كما أنه غالباً ما تتخذ التربية الأخلاقية شكل نقل المعرفة. والغرض من هذا التدريب هو تعلم السلوكيات الأخلاقية، ما يجب فعله وما يجب الإبتعاد عنه، ما هو جيد وما هو سيئ ⁽⁵⁹⁾.

- الحرية (Liberté): تعتبر الحرية من أهم القيم والمعايير الأخلاقية العليا في أي مجتمع، حيث يعتبرها "زكريا إبراهيم" من أكثر المسائل الفلسفية إتصالاً بالعلم والأخلاق والإجتماع والسياسة، فضلاً عن صلتها الواضحة بمشاكل ما وراء الطبيعة، ويضيف أن مشكلة الحرية إنما هي مشكلة مهمة وأساسية ولا تكاد تنفصل عن الوجود الإنساني نفسه، فليست الحرية (واقعة) نتقبلها على رغم منا، أو حقيقة ضرورية لا نملك إلا أن نخضع لها، بل هي عملية روحية، تعبر عن مقدرتنا على التحرر من ذواتنا ⁽⁶⁰⁾.

وكثيراً ما يقال أن المجتمع بدون حرية يعني مجتمع إستبداد، والحرية بدون ضوابط تساوي مجتمع فوضى، ومهمة السلطة هي التوفيق بين السلطة وإكراهاتها والحرية وإنزلاقاتها، ومن ضمن الحريات التي يجب أن يتمتع بها الفرد داخل مجتمعه عي حقه الرأي والتعبير وحقه في الإعلام ⁽⁶¹⁾.

والحرية هي "المكنة العامة التي يقرها الشارع للأفراد، بحيث تجعله مقادير على أداء واجباتهم كإستيفاء حقوقهم، وإختيار ما يجلب المنفعة ويدراً المفسدة دون إلحاق الضرر بالآخرين ⁽⁶²⁾، فهي حسب "إيمانويل كانت Emanuel Kant": " قانون العقل"⁽⁶³⁾ وحسب "جين روش Jean Roch" "حق الإنسان في أن يكون أو يتصرف كما يريد أو يقرر مصيره"⁽⁶⁴⁾.

والحرية تعني القدرة على التصرف بملء الإرادة والخيار والخلوص من العبودية أو اللوم أو نحوهما (65) ولقد في قاموس "Le Robert" أن الحرية تتعلق بوضعية شخص غير تابع لآخر، أو هي إمكانية التصرف من دون عوائق في مجتمع منظم وفق محددات وفي إطار قواعد (66)، وخلص البعض إلى تعريف الحرية بأنها حق عام، أو مركز قانوني عام، يتضمن القدرة على إتيان أعمال أو تصرفات معينة، يترتب على ممارسته إعادة نشوء حقوق خاصة، فحرية التملك حرية عامة أو حق عام يخول لكل شخص القدرة على إتيان تصرفات والإفادة من وقائع مكسبه للملكية، وكذلك سائر الحريات الأخرى (67).

ومن الناحية الشرعية، تعرف الحرية بأنها: "ما يميز الإنسان عن غيره، ويتمكن بها من ممارسة أفعاله وأقواله وتصرفاته بإرادة وإختيار، من غير قسر أو إكراه، ولكن ضمن حدود معينة (68) فهي في الإسلام إستبعاد إستبعاد الإنسان لأخيه الإنسان (69)، وهي ما يميز الإنسان عن غيره، ويتمكن بها من ممارسة أفعاله وتصرفاته بإرادة واختيار، من غير قسر ولا إكراه، ولكن ضمن حدود معينة، أهمها تحقيق الصالح العام، وتجنب الإفساد، وإضرار الآخرين.

وتختلف أهمية العناصر الثلاثة (حرية، إعلام، قانون) باختلاف المدارس والظروف الإجتماعية والسياسية العامة:

- المدرسة الأنجلوساكسونية: تعطي الأولوية للحرية، إنها المدرسة الليبرالية التي تؤمن بقدرة السوق على إيجاد توازنه بنفسه لمجرد وجود حرية العرض والطلب.

- المدرسة الأوروبية اللاتينية: تتجه عموماً نحو القنونة، إنطلاقاً من أن القانون يحمي الصحافي ويحمي مصالح الجمهور، وتعتبر هذه المدرسة أن مبدأ السوق غالباً ما يكون في صالح الطرف الأقوى، فضلاً على أن خيار الجمهور ليس دائماً الأفضل. "غير أن عنصري السوق والقوانين وإن كانا ضروريين لكنهما يتضمنان أخطاراً كثيرة".

وبالتالي تلتقي المدرستان على أهمية أخلاق المهنة وعلى تلازمها مع الحرية والقانون، وإن كانت المدرسة الأوروبية تهتم بالأخلاقيات والسلوكيات أكثر من المدرسة الأميركية.

كانت الصحافة مدركة منذ نشأتها للصعوبات التي تعيقها عن القيام بدورها كما يجب، كما كانت متنبهة إلى المعوقات التي قد تؤثر على مهمة الصحافي في نقل الوقائع بأمانة، وهذا ما عبر عنه أحد روادها الأوائل Théophraste Renaudot مؤسس صحيفة لاغازيت عام 1631، غير أن الموضوع لم يطرح من الزاوية الأخلاقية ولم يتبلور كإشكالية، بسبب الأنظمة السياسية السلطوية التي كانت قائمة في أوروبا حينها والتي عانت منها الصحافة الكثير، فضلاً عن غياب مفاهيم أخلاقية واضحة للمهنة، لذلك عرفت الصحافة في أوروبا ظروفًا صعبة سواء من ناحية خضوعها للسلطة السياسية أو من ناحية شراء أقلام وضمائر صحافييها.

مع بداية تنظيم المهنة في منتصف القرن التاسع عشر بدأ موضوع الأخلاقيات يطرح نفسه بقوة في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، كضرورة للحفاظ على موقع المهنة ودورها، فظهرت أولى التشريعات المكتوبة حول أخلاقيات المهنة في مطلع القرن العشرين في هذه الدول، ومن هذه التشريعات على سبيل المثال:

● إعلان تحديد واجبات الصحفيين في بولونيا عام 1896

- إعلان جمعية الصحفيين الأمريكيين في كينساس عام 1910
 - التشريع الأخلاقي للصحافة الفرنسية التي وضعتها نقابة الصحافة عام 1918 وتنص على واجبات الصحفي
 - الجمعية الأمريكية لرؤساء تحرير الصحف فقد أقرت شرعتها عام 1923
 - ظهرت في الدول الاسكندنافية موائيق في هذه الفترة: السويد 1923، فلندا 1924، النرويج 1936، وفي عام 1939 وضعت الفدرالية العامة للصحفيين الميثاق الخاص بها.
- ثم راح موضوع الأخلاق الإعلامية ينال الاهتمام الكبير بين الحريين العالميتين مع التفكير بتنظيم المهنة وتخصيص تدريس عال لها، من أجل إعداد جيد لصحافيي المستقبل، وتجدر الإشارة إلى أنه في مرحلة ما بين الحريين كانت الأنظمة السياسية في أوروبا تخوض حربا إعلامية في ما بينها، وكانت وسائل الإعلام أداة مواجهة بامتياز تستعملها السلطات لترويج فكرها، والتصدي للأطروحات المعادية، وهي المرحلة التي شهدت ظهور كتاب "تشاكوتين" عن "اغتصاب الجماهير بواسطة الدعاية السياسية"، وهو يعبر عن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام عموما في تلك المرحلة، إذ كانت أداة الحرب النفسية بامتياز وامتدادا للسلاح العسكري، حتى في الدول الديمقراطية. هكذا بدأت تظهر في مطلع القرن العشرين (20 م) موائيق الشرف الأخلاقية، وتتطور تباعا لتواكب تطور المهنة والتغيير الاجتماعي الذي يؤثر فيها، هذه الموائيق تحدد السلوكيات المثلى للصحافي في علاقاته المهنية في أربعة اتجاهات: علاقاته بزملائه، بمصدر الأخبار، برب العمل وبالجمهور، يقوم بوضع هذه الموائيق أفراد المؤسسات أو جمعيات، ولم يكن هناك من تناقض بين الموائيق التي توالى في عدد من الدول سواء في أهدافها أم في مبادئها، فالموائيق تلتقي على قيم يتقاسمها الجميع تقريبا: إحترام الحياة الإنسانية، وعدم إلحاق الضرر مجانا بالآخرين، والدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان... ، وفي عام 1954 صدر "إعلان بوردو" بفرنسا والذي يعتبر من الوثائق الدولية الهامة التي تناولت أخلاقيات الممارسة الإعلامية، حيث أكد على ضرورة المحافظة على أسرار المهنة بشأن مصادر المعلومات، وبذل الجهد في تصحيح أية معلومات غير دقيقة، سواء كانت منشورة أو معدة للنشر، وفي نوفمبر 1971 عقد بمدينة ميونيخ الألمانية اجتماع لمثلي ستة دول أوروبية صدر في ختامه "إعلان ميونيخ".
- أ- إعلان ميونيخ: إحدى المحطات المهمة في تطور موائيق الشرف الأخلاقية كانت مع "إعلان ميونيخ"، المعروف بـ "إعلان واجبات الصحفيين وحقوقهم"، الذي تبناه ممثلو نقابات واتحادات صحافيي المجموعة الأوروبية التي كانت تتألف من ست دول: فرنسا، وألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا ولوكسمبورغ. شاركت في وضع اتحادات من سويسرا والنمسا. هذا الإعلان الذي كان له الوقع العالمي في عالم المهنة، تبناه في السنة التالية لوضعه الإتحاد العالمي للصحفيين الذي يمثل الدول ذات التوجه الليبرالي، كما تبنته بعد سقوط جدار برلين الدول الأوروبية التي كانت ذات توجه اشتراكي.
- إعلان ميونيخ سباقا، لم يحدد فقط واجبات الصحفي حيال الجمهور، لكنه حدد أيضا الحقوق التي يحتاجها الصحفي كي يتمكن من القيام بدوره وممارسة مهنته بكل حرية، معتبرا أن حقوق الصحفي ضرورية كي يتمكن من

القيام بواجباته، هذا الإعلان تناول مبادئ عامة، في حين المواثيق الوطنية لكل بلد تناولت تفاصيل خاصة بكل مجتمع، حدد هذا الإعلان ما اعتبره واجبات الصحفي وحقوقه.

مقدمة الإعلان: (70) إن حق الفرد في الحصول على المعلومات وفي حرية التعبير عن الرأي وفي توجيه النقد، هي من الحقوق الأساسية للإنسان، وجميع حقوق وواجبات الصحفي مستمدة من حق عامة الناس في الحصول على المعلومات والتعرف على الأحداث والآراء، إن مسؤولية الصحفي إزاء المجتمع بشكل عام هي أكبر من مسؤولية أي طرف آخر وبشكل خاص إزاء أرباب العمل والسلطات الحكومية، وتشتمل مهمة إعلام الآخرين بالأحداث الدائرة حولهم بالضرورة على قيود يفرضها الصحفيون على أنفسهم بشكل تلقائي، وهذا يشكل جوهر إعلان الواجبات الذي سيلي ذكره لاحقاً، فالصحفي يحترم الواجبات المترتبة على ممارسته لمهنته، فقط إذا ما توفرت الظروف التي تضمن الإستقلالية والإحترام الواجبين لمهنته.

- إعلان الواجبات:

إن الواجبات الأساسية المطلوبة من الصحفي العامل في مجال جمع المعلومات، والتحرير والتعليق على الأخبار هي كالتالي:

- 1- إحترام الحقيقة مهما كانت النتائج المترتبة على كشفها، وذلك لحق المجتمع في معرفة تلك الحقيقة
- 2- الدفاع عن حرية الإعلام، والتعليق والنقد.
- 3- كتابة الأخبار حول الحقائق التي يُعرف مصدرها الأصلي، من دون تعمد كتمان المعلومات المهمة أو تعديل النصوص والوثائق.
- 4- تجنب توظيف الوسائل غير المشروعة في الحصول على المعلومات والصور والوثائق.
- 5- التقيد تلقائياً وبشكل ذاتي بإحترام الخصوصية.
- 6- تصحيح المعلومات التي تم نشرها إذا ما ثبت بأنها غير دقيقة.
- 7- إحترام السرية التي تقتضيها المهن الصحفية، وعدم الكشف عن مصادر المعلومات التي تم الحصول عليها وبما يتناسب والحفاظ على سرية المصدر
- 8- إعتبار الأخطاء التالية على أنها أخطاء مهنية فادحة يجب عدم التورط في فعلها وهي: إنتحال الشخصيات، الإفتراء، القذف وتشويه السمعة، التشهير والظعن وتوجيه الإتهامات التي لا أساس لها من الصحة، قبول الرشاوى (أو الرشى) بأي شكل كانت والمدفوعة بغرض نشر معلومات معينة أو كتمانها.
- 9- عدم الخلط بتاتا بين مهنة الصحفي، ومهنة مبيعات الإعلانات أو تحضير الحملات الدعائية، ورفض أي طلبات أو أوامر يصدرها المعلنون للصحفي في وسائل الإعلام.
- 10- رفض الضغوط ومقاومتها، وتقبل الأوامر المتعلقة بالشأن الخاص بتحرير الأخبار من المسؤولين عن تحرير الأخبار في جهة العمل، وكل شخص يستحق مسمى صحفي يجب عليه الإلتزام بإخلاص بالمبادئ المهنية التي ذكرت أعلاه، والصحفي ملزم بالتقيد بإحترام الحدود المهنية التي تنظم عمله مع زملائه الصحفيين فقط في إطار إحترام القانون العام لبلد الصحفي، وعدم السماح للتدخل في مهنته من جانب الحكومة أو أية أطراف أخرى.

- إعلان الحقوق:

1- الصحفيون لهم الحق في التواصل مع مصادر معلوماتهم دون قيود، ولهم الحق في التقصي حول جميع الأحداث التي تتمحور حولها الحياة العامة. وبناء على ما تقدم فإن سرية الأحداث العامة والخاصة لا تنطبق سوى على الحالات الإستثنائية ولدوافع وأسباب واضحة.

2- الصحفي له الحق في رفض الخضوع لأي قوانين أو سياسات لا تنص عليها أدبيات السياسة العامة للمؤسسة التي يعمل بها والمنصوص عليها كتابة في عقد العمل الخاص به، أو الخضوع لأي إملاءات غير واردة ضمناً في السياسات العامة لجهة العمل.

3- لا يمكن إجبار الصحفي على القيام بأي فعل مهني أو التعبير عن رأي يتناقض مع معتقداته وما يؤمن به.

4- يتوجب إعلام الكادر التحريري في المؤسسات الإعلامية بجميع القرارات المهمة التي لها تأثير على مصير المؤسسة، فهناك حاجة للتشاور على الأقل مع الكادر التحريري حول جميع القضايا المتعلقة بتشكيلة طاقم التحرير في قضايا التوظيف، وفصل الموظفين وعمليات الدمج وترقية الصحفيين قبل اخذ القرارات.

6- من حق الصحفي في ظل المهام الموكلة إليه والمسؤوليات التي تقع على عاتقه التمتع ليس فقط بالمميزات التي توفرها الإتفاقات الجماعية، بل أيضاً بالمميزات التي يضمنها عقد توظيف فردي والذي يوفر جميع سبل تأمين حاجاته المادية والمعنوية بالإضافة إلى نظام رواتب يتماشى مع وضعه الاجتماعي ويضمن استقلاله الاقتصادي، وتجدد الإشارة إلى أن "إعلان ميونيخ" هو مصدر أغلب موانيق الشرف الأخلاقية لدول العالم.

ب- بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية عن مبادئ أخلاقيات الصحافة:

إن الممارسة الإعلامية بدون أخلاق وبدون ميثاق شرف يحمي الصحفي من النزوات النفسية ومن الانحراف ومن استعمال المهنة لتحقيق أغراض شخصية أو مؤسسية أو حزبية أو غير ذلك، تصبح تحت رحمة أصحاب المال والجاه والنفوذ السياسي، ولقد جاء في بيان الجمعية أن التعديل الأول في الدستور الأمريكي الذي يحمي حرية التعبير من أي تعد عليها عن طريق أي قانون، يضمن للشعب من خلال صحافته حقاً دستورياً، وهكذا فإنه يضع على كاهل الصحفيين مسؤولية معينة.

وهكذا، فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوي معرفة فقط، بل تتطلب منهم أيضاً محاولة التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الإلتزام الفريد للصحفي، ومن أجل هذا الهدف فإن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تقدم هذا البيان للمبادئ كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقي والمهني.

-المادة الأولى "المسؤولية": إن الهدف الرئيسي من جمع الأنباء والآراء وتوزيعها هو خدمة الرفاهية العامة، وذلك عن طريق إمداد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر، والصحفيون والصحفيات الذين يسيئون استخدام هذه السلطة المتاحة لهم بحكم مهنتهم أو يوجهونها لدوافع أنانية، أو لأغراض غير جديرة يكونون قد خانوا الثقة الممنوحة لهم من الرأي العام.

-المادة الثانية "حرية الصحافة": إن حرية الصحافة هي من أجل الشعب، ويجب على الصحفيين الدفاع عنها ضد أي إنتهاك أو إعتداء من أية جهة، سواء أكانت عامة أم خاصة، وعلى الصحفيين أن يكونوا يقظين دائماً، وأن يتأكدوا من أن كل ما يهم الجمهور يجب أن يتم علانية.

-المادة الثالثة "إستقلال الصحفي": على الصحفيين أن يتجنبوا التصرفات غير اللائقة، أو الظهور بمظهر غير لائق. وعليهم أيضاً تجنب أي تضارب في المصلحة أو ما يدل على هذا التضارب، وعليهم ألا يقبلوا أي شيء، وألا يسعوا وراء أي نشاط قد يؤثر أو يبدو أنه يؤثر في كرامتهم وأمانتهم.

-المادة الرابعة "الصدق والدقة": إن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة، ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الإخباري للصحيفة دقيقاً وخالياً عن أي انحياز، وأن يكون في نطاق الموضوع، وأن تغطي القصة جميع الجوانب وتنشرها بعدالة، والمقالات والتحليلات والتعليقات أيضاً يجب أن تتمسك بنفس مبادئ الدقة في التعرض للحقائق مثلما تفعل القصة الإخبارية.

-المادة الخامسة "عدم الانحياز الصحفي": ليس معنى أن تصبح الصحافة غير منحازة أو تسكت عن السؤال، أو أن تمتنع عن الإعراب عن رأيها في مقالاتها، ولكن الممارسة السليمة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين ما تقدمه الصحيفة لتقارير إخبارية، وبين الرأي.

-المادة السادسة "كتابة القصة الخبرية بإنصاف": يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف، وأن يكونوا مسئولين أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية ودقتها.

كما أن العهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لا بد من الوفاء بها مهما كان الثمن. ولهذا السبب يجب ألا يقدم الصحفيون هذه العهود باستخفاف، وما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة إلى الحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي، فإن مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها، هذه المبادئ الهدف منها حماية وتقوية رابطة الثقة والإحترام بين الصحفيين الأمريكيين وبين الشعب الأمريكي، وهي رابطة تعتبر أساسية لبقاء منحة الحرية التي أؤتمن مؤسسو أمريكا الصحافة والشعب على صيانتها، تمت الموافقة على بيان المبادئ هذا بواسطة جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في إجتماع مجلس إدارتهم في 23 أكتوبر 1975 وهو يعتبر تكملة لبيان قواعد أخلاقيات الصحافة الصادر في عام 1922 تحت اسم "قوانين الصحافة".

ج- حقوق وواجبات الصحفيين من خلال نماذج لمواثيق الشرف العربية: إن ميثاق الشرف المهني ضرورة حتمية لا بد منها للمؤسسة الإعلامية وأداة من أدوات العمل الإعلامي الناجح، فكل مؤسسة إعلامية مطالبة بأن تحدد وبكل وضوح ودقة واجبات القائم بالاتصال وحقوقه، والكلام عن ميثاق شرف إعلامي عربي يعني أنه يجب أن ينبع وينطلق من التراث العربي الإسلامي بما تحمله الكلمة من معنى.

ولقد نصت المادة الحادية والعشرون (21) من ميثاق الشرف الإعلامي العربي على "الالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العربي، ومراعاة بنيته الأسرية وترابطه الاجتماعي"، وجاء في ميثاق الإستراتيجية الإعلامية

العربية أهمية استمرار الإعلام العربي في الحفاظ على رسالته الحيوية في خدمة المجتمع العربي في مجالات التوعية والتثقيف والتنمية والخدمات التعليمية، وضرورة مساهمة الإعلاميين في الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية في عصر العولمة وإغناء شخصية المواطن العربي في إطار متوازن من الأصالة والمعاصرة ، باعتبار الهوية قضية محورية في ظل العالم المفتوح بحيث يسهم الإعلام العربي بالعمل على تعميق إنتماء الإنسان العربي إلى جذوره الأصيلة المتمثلة في قيمه الروحية، وحضارته، وتاريخه وقضايا المعاصرة وطموحاته وآماله في المستقبل الأفضل، ليكون ذلك سياق الوعي الذي يحافظ من خلاله على هويته، ويفتح في ذات الوقت على العصر الذي يعيش فيه. كما نصت الوثيقة الإطارية للتكامل بين السياسات الإعلامية والثقافية في العالم العربي أثناء الاجتماع المشترك لمجلس وزراء الإعلام والثقافة العرب، على دعم التنمية الإعلامية والثقافية في العالم العربي وحماية الهوية والثقافة العربية مما يواجههما من طمس وتشويه أو غلو وتطرف.

1- وثيقة الصحفيين العرب "عهد وميثاق والالتزام":

مقدمة الوثيقة: الصحفيون العرب جنود الحرية، دعاة الديمقراطية، حماة التقدم، وطلّاع الإصلاح الوطني والقومي الحقيقي، يعلنون بمناسبة إجتماعهم في المؤتمر العاشر لإتحادهم بالقاهرة أكتوبر 2004 ، وإحتفالاً بمرور أربعين عاماً على تأسيس إتحاد الصحفيين العرب، هذا العهد والميثاق والالتزام، الذي يترجم حقيقة موقفهم الواضح من الدفاع المبدئي والصلب، عن حق الشعب العربي بكل أقطاره في الحرية والاستقلال والسيادة، وممارسة الديمقراطية السليمة، وحق الصحافة العربية بكل انتماءاتها في الحرية المسؤولة، دون قيود أو ضغوط، اللهم إلا قيود الضمير المهني وسلطة القانون العادل والقضاء النزيه.

- يطلبون:

1) إطلاق الحريات العامة في المجتمعات العربية كافة، وإلغاء حالات الطوارئ والقوانين والمحاكم الإستثنائية، وإجراء تعديلات وإصلاحات سياسية ودستورية وقانونية جذرية، وإطلاق سراح المعتقلين وسجناء الرأي، والالتزام بمبدأ التعددية وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وضمان تداول السلطة عبر انتخابات نظيفة على كل المستويات، في إطار إصلاح ديمقراطي شامل، يتناول الجوانب السياسية والقانونية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية الإعلامية ويرسخ دولة القانون والمؤسسات، ويكفل الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويشجع المجتمع المدني بكل تنظيماته على المشاركة النشطة في إدارة المجتمعات.

2) إطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير والإبداع بكل أشكالها وصورها، وتقنين ضماناتها، وحماية أمن واستقرار وحرية الصحفيين في أداء عملهم، وإطلاق حرية إصدار الصحف وشبكات الإذاعة والتلفزيون والإنترنت، وتحرير وسائل الإعلام من الهيمنة الحكومية، وضمان استقلالية العمل الصحفي والإعلامي، في ظل القانون العادل والقضاء المستقل النزيه والأداء المهني الراقى.

3) إجراء تعديلات شاملة في منظومة القوانين والتشريعات العربية السائدة، لتطهيرها من القيود المشددة المفروضة على حرية الرأي والتعبير والصحافة، ومن العقوبات المغلظة المفروضة على الصحفيين والكتاب، وخصوصاً العقوبات

السالبة للحرية، مثل عقوبة الحبس في قضايا الرأي والنشر، وذلك ضمناً لحرية الرأي وتشجيع حق النقد والمشاركة والمكاشفة والشفافية.

4) تشجيع كل السياسات والخطوات اللازمة لتنفيذ دور المحاسبة والمساءلة والرقابة الشعبية، على عمل السلطات والمؤسسات الرسمية، وخصوصاً عبر الرقابة البرلمانية من ناحية، والرقابة الصحفية والإعلامية الحرة والمسؤولة من ناحية أخرى، بما يضمن تحويل الصحافة والإعلام في البلاد العربية، من أجهزة دعائية رسمية، إلى قوة تغيير وطاقنة تنوير، تقود المجتمعات وتوجهها في طريق التقدم والتطور والارتقاء الحضاري.

5) ضمان الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية، وحرية انسيابها وتدقيقها، من خلال كل وسائل الإعلام والصحافة والاتصال وشبكات المعلومات الحديثة، وعدم فرض الرقابة الحكومية عليها أو عرقلة وصولها للرأي العام بالشكل الحقيقي والمتكامل، وتجريم حجبتها أو تزيفها أو الانتقاص منها، خصوصاً في عصر أصبحت فيه سوق المعلومات أوسع وأغنى الأسواق.

- ومقابل هذه المطالب والضمانات يلتزمون:

"يظل مبدأ الحرية والمسؤولية، الذي اتخذته اتحاد الصحفيين العرب شعاراً منذ سنوات ماضية، هو المبدأ الذي نسير عليه، إيماناً بأن الحرية المطلقة تقود حتماً إلى الفوضى المطلقة، وأن الحرية المسؤولة أمام القانون العادل والضمير المهني السليم، هي التي تؤسس لمجتمع التقدم والعدل والمساواة والإستتارة والديمقراطية".

1) إن حق شعوب العالم المضطهدة والمقهورة في التحرر والإستقلال والسيادة، مبدأ رئيسي، يجدر أن يعلو ويسود، الأمر الذي ينطبق بداية على حقوق شعوبنا العربية، التي نلتزم بالدفاع عنها وعن حريتها وقيمها وأهدافها الوطنية والقومية، ضد كل أعدائها الهاجمن بجيوشهم وأسلحتهم وأفكارهم وأطماعهم وقيمهم المختلفة وثقافتهم المتباينة، دون أن يشكل ذلك دعوة للانغلاق أو الانعزال عن المتغيرات التي تسود حركة العالم من حولنا، التي نحن جزء رئيسي منها، نتفاعل معها بحيوية، نؤثر فيها ونتأثر بها دون هيمنة.

2) إن أهم واجبات الصحفي البحث عن الحقيقة وتحرير الدقة، وتحمل مسؤولية الرسالة الإعلامية الصادقة، والالتزام بأمانة المهمة وشرف المهنة، على أسس ميثاق الشرف الصحفي العربي، وتحكيم الضمير المهني وأخلاقيات العمل الصحفي وتقاليده، واحترام القانون العادل وأحكام القضاء النزيه، ورفض المزايدة والابتزاز والإثارة المتعمدة، والمتاجرة والتريح والخلط بين الإعلان والإعلام، والتدليس على الرأي العام، والابتعاد عن إثارة الفتن والنعرات العرقية والدينية والطائفية، والالتزام بمكافحة الفساد والاستبداد والإرهاب.

3) أن احترام الخصوصية مبدأ رئيسي في الممارسة الصحفية والإعلامية، نؤكد من خلاله ضرورة احترام الصحفي للحياة الشخصية، وضمانات الخصوصية لكل مواطن، وعدم التورط في نشر ما يكشفها بدون إرادة صاحبها وإذنه، ولا يحول ذلك دون ممارسة حرية الرأي والنشر بشفافية كاملة فيما يتعلق بالقضايا العامة.

4) أن سر المهنة، يظل قائماً في ضمير الصحفي الملتزم بالقوانين وموائق الشرف المهنية، وبالتالي لا يخضع للضغط والإكراه والابتزاز، طلباً لإفشاء أسرار عمله أو الكشف عن مصادر معلوماته، الأمر الذي يستدعي توفير

الضمانات القانونية والنقابية من ناحية، وترقية الأداء الصحفي والمستوى المهني والثقافي من ناحية أخرى، وهو ما يجب أن نكرس كل الجهود لتحقيقه في كل وقت وبمختلف الأساليب.

هذا عهد وميثاق والتزام، يتعهد عليه الصحفيون العرب ويلتزمون بميثاقه، أمام الله والشعب والقانون والضمير، تعبيرا عن واجبهم في قيادة الرأي العام العربي وتوجيهه، بكل الحرية والمسؤولية، أقره المؤتمر العام العاشر لإتحاد الصحفيين العرب المنعقد بالقاهرة في الفترة من: 02-05 أكتوبر 2004.

2- حقوق وواجبات الصحفيين من خلال ميثاق الشرف المصري:

تنطلق ديباجة نص ميثاق الشرف الصحفي المصري الذي وافق المجلس الأعلى للصحافة على إصداره بتاريخ 26 مارس 1998 من التنصيص على مبادئ الدستور ونصوصه التي كفلت للصحافة والصحافيين أداء رسالتهم بحرية واستقلال تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ويتوزع مضمون الوثيقة على ثلاث محاور:

أولاً: المبادئ العامة وتتضمن ما يلي:

- حرية الصحافة من حرية الوطن.
- الحرية أساس المسؤولية.
- حق المواطن في المعرفة هو جوهر العمل الصحفي.
- الصحافة رسالة وحوار ومشاركة.
- صيانة الآداب العامة وحقوق الإنسان.
- شرف المهنة وآدابها وأسرارها أمانة في عنق الصحفيين.
- نقابة الصحفيين هي الإطار الشرعي.

ثانياً: الإلتزامات والحقوق وهي محددة في (14) التزاما وواجبا:

أ-التزامات الصحفي تتمثل في:

- الأمانة والصدق.
- عدم الانحياز.
- عدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة.
- تحري الدقة في توثيق المعلومات.
- عدم استخدام وسائل النشر في اتهام المواطنين أو استغلال حياتهم الشخصية للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية.
- كل خطأ يلتزم ناشره بتصحيحه.
- لا يجوز جلب الإعانات أو المكافآت أو أن يوقع الصحفي بإسمه على مادة إعلانية.
- لا يجوز نشر إعلانات تتعارض مادتها مع قيم المجتمع.

- يحظر استغلال المهنة للحصول على هبات أو إعانات أو مزايا خاصة.
- يمنع تناول ما هو قيد التحقيق أو المحاكمة.
- إحترام حق المؤلف عند الإقتباس.
- للصحفيين مسؤولية فردية وجماعية في الحفاظ على كرامة المهنة وأسرارها ومصداقيتها.
- الامتناع عن التجريح الشخصي أو الإساءة المادية أو المعنوية أو إهدار الحقوق الثابتة لزملائهم.
- الالتزام بواجب التضامن دفاعاً عن مصالحهم المهنية.

- حقوق الصحفي وتمثل في:

- لا يجوز أن يصبح رأي الصحفي أو معلوماته سبيلاً للمساس بأمنه.
- لا يجوز تهديد الصحفي أو ابتزازه في سبيل نشر ما يتعارض مع ضميره المهني.
- للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأخبار من مصادرها.
- لا يجوز حرمان الصحفي من أداء عمله.
- لا يجوز منعه من حضور الاجتماعات العامة والجلسات المفتوحة.
- عدم التسامح في جريمة إهانة الصحفي.
- ضمان أمن الصحفي وتوفير الحماية له أثناء قيامه بعمله.
- حق الكشف عن الذين يدخلون على الصحفي الغش في الأنباء والمعلومات التي يدلون بها.

وجاء المحور الثالث تحت عنوان: الإجراءات التنفيذية.

أما عن ميثاق الشرف الإعلامي لعام 2011 فلم يختلف عن سابقه إلا في الديباجة حيث أكدت بأن " الأسرة المهنية واحدة، تستمد كرامتها من ارتباطها بضمير الشعب وتكتسب شرفاً من ولائها للحقيقة وتمسكها بالقيم الوطنية والأخلاقية للمجتمع المصري"، بالإضافة إلى تأكيد ارتباط الميثاق بثورة 25 يناير (جانفي) 2011، والأهداف والحقوق والالتزامات السامية لرسالة الإعلام التي تضمنتها المواثيق الدولية، وعلى وجه الخصوص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعترافها " بحق المشاهد والمستمع في إعلام موضوعي يعكس بأمانة وصدق نبض الواقع وحركة الأحداث وتعدد الآراء وتصون حق كل مواطن في التعقيب على ما يذيعه الإعلامي وعدم إستغلاله في التشهير أو الإبتزاز أو الإفتراء أو الإساءة الشخصية".

3- ميثاق قواعد وأخلاقيات المهنة للصحفيين الجزائريين:

قررت النقابة الوطنية للصحفيين عقد ندوة وطنية حول أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني بتاريخ 13 أفريل 2000 بفندق المنار بسيدي فرج، ولقد كان الهدف الأساسي لإنعقاد هذه الندوة عرض نص مقترح لميثاق أخلاقيات المهنة على الصحفيين الذين جاءوا من مختلف ولايات الوطن وينتمون إلى مختلف الوسائل الإعلامية، كما إستمع أعضاء النقابة إلى بعض الإقتراحات التي تقدم بها الحاضرون لتعديل بعض البنود وإلغاء بعضها أو إضافة أخرى، وهكذا إتفق الجميع على نص واحد لهذه المدونة تضمنت في البداية تعريفاً للصحفي المحترف على أنه (مهتماً

كان وضعه)، "هو من يمارس بصفة أساسية مهنته بطريقة منتظمة ومقابل أجر في وسيلة أو عدة وسائل إعلامية ومنها يستمد موارده الأساسية"، ثم أشارت إلى بعض المبادئ الأخلاقية كالحق في الإعلام وحرية التعبير والنقد المؤسس وكذا مسؤولية الصحفي بالإضافة إلى إشارتها لضرورة توفير الضمير المهني للصحفيين.

- بيان الواجبات: يلتزم الصحفي بـ:

- 1- إحترام الحقيقة مهما كانت التبعات التي تلحق به، بسبب ما يمليه حق الجمهور في المعرفة.
 - 2- الدفاع عن حرية الإعلام والرأي والتعليق والنقد.
 - 3- الفصل بين الخبر والتعليق.
 - 4- إحترام الحياة الخاصة للأشخاص، وحقهم في رفض التشهير بهم عن طريق الصورة.
 - 5- نشر المعلومات المتحقق منها فقط، والإمتناع عن تحريفها والحرص على سرد الوقائع ضمن سياقها.
 - 6- الإمتناع عن نشر الإشاعات.
 - 7- تصحيح كل معلومة يتبين بعد نشرها أنها خاطئة.
 - 8- الحفاظ على السر المهني وعدم الإفشاء بالمصادر.
 - 9- الإمتناع عن الإنتحال والإفتراء والقذف والإتهامات الغير مؤسسة.
 - 10- عدم الخلط بين مهنة الصحفي أو الإشهاري أو الإدعائي، وعدم قبول أي تعليمة من المعلنين سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
 - 11- عدم قبول تعليمات في التحرير سوى من مسؤولي التحرير، وفي الحدود التي يملئها وازع الضمير.
 - 12- الإمتناع عن الترويج بأي شكل من الأشكال، العنف، الإرهاب، الجريمة، التعصب، العنصرية، التمييز الجنسي واللاتسامح.
 - 13- كل صحفي جدير بهذا الإسم معترف بالقوانين المعمول بها في كل بلد، لا يقبل في إطار الشغل المهني إلا بحكم زملائه بعيدا عن كل تدخل حكومي أو غيره.
 - 14- الإمتناع عن الحصول على أي إمتياز ناتج عن وضع تكون فيه صفته كصحفي وعلاقاته ونفوذه عامل إستغلال مناسب.
 - 15- الإمتناع عن طلب منصب زميل، أو التسبب في طرده أو التنزيل من رتبته من خلال قبول عرض عمل بدله بشرط أدنى.
 - 16- عدم الخلط بين دوره كصحفي ودوره كقاضي أو شرطي.
 - 17- إحترام إفتراض البراءة.
 - 18- عدم إستعمال الأساليب الغير شريفة للحصول على المعلومات أو الصور أو الوثائق.
- بيان الحقوق: من حق الصحفي:

- 1- الوصول إلى مصادر الخبر والحق في التحقيق الحر في كل الوقائع التي تتعلق بالحياة العامة، ولا يمكن أن يمنع من الوصول إلى المصادر إلا إستثناءً وبموجب أسبا معبر عنها بوضوح.
 - 2- التحلي بوازع الضمير.
 - 3- الإبلاغ بكل قرار هام من شأنه الإضرار بحياة المؤسسة.
 - 4- التمتع بقانون أساسي مهني.
 - 5- الإستفادة من تكوين متواصل وتحسين مؤهلاته المهنية.
 - 6- التمتع بالشروط الإجتماعية والمهنية الضرورية لممارسة مهنته معقد عمل فردي في إطار إتفاقية جماعية، ضمنتة لأمنه المادي وإستقلاليتة الإقتصادية.
 - 7- الإعتراف له بحقوق التأليف والإستفادة منها.
 - 8- إحترام المنتج الصحفي والوفاء لمضمونه⁽⁷¹⁾.
- ولقد أكدت هذه الوثيقة على أن ما إحتوته من مطالب ليس بالقانون المجبر أو الرادع وإنما هو ميثاق أخلاقيات وأدبيات يوضح مجموع قواعد السلوك المتفق عليها عالميا، كما أنه يضبط علاقة الصحفيين فيما بينهم وعلاقتهم مع الجمهور، وقد تم الإتفاق على تنصيب مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة، تكمن مهامه في السهر على إحترام هذه المبادئ ومراقبة تطبيقها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق قد تضمن أهم الأسس والمبادئ الأخلاقية، ويعتبر الميثاق الأول لأخلاقيات وقواعد المهنة للصحفيين الجزائريين والأخير لحد هذه الدراسة.
- 4- حقوق وواجبات الصحفيين من خلال ميثاق الشرف للعاملين في المنشآت الإعلامية بالمملكة المغربية: يتضمن ميثاق الشرف للعاملين في المنشآت الإعلامية المغربية الذي أعدته لجنة المتابعة المنبثقة عن المناظرة الوطنية الأولى للإعلاميين خمسة (05) مبادئ أساسية:
- اعتبار حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام والمعرفة وحقه في التعبير عن رأيه بحرية أهدافا يسعى الجميع لتحقيقها والالتزام بالدفاع عنها.
 - التأكيد على وضع حد فاصل بين واجب عدم التعرض للحياة الخاصة للملك وأفراد الأسرة الملكية التي تعتبر ملكا لهم، والحق في المعالجة الصحفية لطريقة تدبير الحكم ومواكبة مطالب الإصلاح بأسلوب يتسم بالرصانة والمهنية والنزاهة الفكرية والاحترام الواجب لرئيس الدولة أمير المؤمنين.
 - اعتبار الوحدة الوطنية للبلاد من الثوابت، ومن واجب الصحافة عدم التحريض على الانفصال أو تشجيعه أو الإشادة بأعمال العنف وتبريرها.
 - عدم المس بالتعددية العرقية والثقافية للشعب المغربي، ونبذ العنف والإرهاب ومجاهة خطاب التكفير والكراهية والعنصرية والامتناع عن الإشادة بها والترويج لها.

- احترام الكرامة الإنسانية وعدم التشهير بالأشخاص أو المسّ بأغراضهم وشرفهم أو لوهم أو جنسيتهم أو دينهم أو صفاتهم الجسمانية (72).

5- ميثاق الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير:

صدر هذا الميثاق في الرباط في جوان 2002 عن الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير، يتألف من (30) بندا وديباجة تؤكد على أن: " للمواطن الحق في إعلام تعددي حر ونزيه تام وقائم على قواعد احترافية عصرية باعتبار ذلك أحد الشروط الأساسية لبناء حياة ديمقراطية مستقلة ولتشكيل رأي عام قوي فاعل في الشؤون العامة للبلاد، وإذا كان الحق في الإعلام يعني حق الجمهور في الإطلاع على مختلف الأحداث والحقائق والآراء في المجتمع، فإنه يعني أيضا وبنفس القدر حرية الصحافة والصحافيين للولوج إلى كل مصادر الخبر والمعلومات، وحرية معالجتها وتداولها وبثها بدون إكراه أو عراقيل".

- الواجبات الأساسية وتمثل في:

- البحث عن الحقيقة.
- الدفاع عن حرية الإعلام.
- السر المهني.
- الإثبات: وتعني عدم نشر أو بث أو إذاعة إلا الأخبار والوثائق والصور الموثوق بها.
- احترام التعدد الفكري.
- حق التصويب والرد والتعقيب.
- احترام الحياة الخاصة وحماية الضحايا.
- التمييز بين التعليق والخبر وعدم الخلط بين العمل الصحفي والإشهار.
- الأصل هو البراءة أو البراءة هي الأصل.
- اجتناب الإثارة.
- احترام المرأة والطفل.
- نبذ القرصنة.
- الشرف المهني والنزاهة.
- التضامن والزمالة.
- تتناهي مهنة الصحافة مع مهنة الملحق الإعلامي أو المكلف بالعلاقات العامة.
- رفض الامتثال للضغوط والتعليمات.
- احترام أخلاقيات المهنة.
- سلطة المهنة المعنوية.

– الحقوق الأساسية:

- اللوج إلى الأخبار (أي حق الوصول إلى مصادر الخبر).
- الحماية الشخصية للصحفي أثناء العمل.
- بند الضمير يمنع:
 - ❖ رفض كتابة أو قراءة افتتاحيات أو تعاليق تتعارض مع قناعاته أو مع القواعد الأخلاقية للمهنة أو تمس سمعته المهنية.
 - ❖ رفض الإمضاء أو الظهور عندما يتعرض الخبر لإجراءات رقابية من شأنها أن تغير معناه أو شكله.
- التعاقد هو أن يتمتع الصحفي بشروط عمل تحددها الاتفاقية الجماعية، ويستفيد من عقد عمل فردي.
- الاستشارة هي إعلام الصحفيين من خلال مجلس التحرير مسبقا بأي قرار هام يمس حياة المؤسسة الصحفية واستشارة المجلس قبل اتخاذ أي قرار يمس تركيبة أو تنظيم طاقم التحرير.
- التكوين المستمر للصحافي.

المحور الثالث: حقوق الصحفيين وعلاقتهم بمفهوم أخلاقيات الإعلام

يهتم هذا المبحث بالتنظيم الأخلاقي لحقوق الصحفيين، فمصطلح حق يندرج تحت قواعد القانون⁽⁷³⁾، والوظيفة الأساسية للمواثيق الأخلاقية هي توجيه الصحفيين إلى أداء واجباتهم ووظائفهم ومسؤولياتهم، والعلاقة بين أخلاقيات الإعلام وحقوق الصحفيين تتضح من خلال حرية الإعلام، فضمن هاته الأخيرة يضمن حقوق الصحفيين الذين يقومون بإنتاج المادة الأساسية للصحافة، كما لا يمكن أن نحمي أبدا حق الجماهير في الحصول على مضمون صحفي حر يحقق حقها في المعرفة ويكفل لها الحق في إدارة مناقشة حرة حول كل قضايا المجتمع ومشكلاته دون أن نحمي حرية الصحفيين في العمل، وتجدد الإشارة أن مواثيق الشرف تنقسم إلى قسمان:

أ- مواثيق إجبارية أو إلزامية: وفي هذه الحالة تحمل المواثيق بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها من معايير للسلوك المهني أو ينتهكونها، ويدخل في هذا الاحتقار والتأنيب العام، أو الوقف المؤقت عن مزاوله المهنة.

ب- مواثيق اختيارية: أي تقوم على أساس رغبة واردة من العاملين في المهنة بحيث يترتب على موافقتهم عليها التزامهم بتنفيذ ما جاء فيها أثناء ممارستهم للعمل، وتعد هذه المواثيق بمثابة تنظيم ذاتي لهم. ويرتبط هذا بطريقة وضع الميثاق الأخلاقي، فهناك مواثيق يصوغها العاملون في وسائل الاتصال، وهم ملتزمون بتنفيذها باعتبارها تنظيما ذاتيا لهم من جهة أخرى، بينما هناك مواثيق تفرض على المهنة ويكون لها درجات مختلفة من الفاعلية، وفي هذه الحالة تخدم بشكل أو بآخر الجمهور، وقد جذبت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الاتجاه الاختياري لوضع قواعد السلوك الأخلاقي وحرية المبادرة من جانب المهنيين أنفسهم لدى الجانب الأخلاقي بوضع قواعد سلوك مهني حقيقي، وتمثل حقوق القائمين بالاتصال من خلال أخلاقيات الإعلام ومواثيق الشرف الأخلاقية كالتالي:

- **حق الصحفي في تغطية الأحداث:** باعتبار أن هذا الحق يشكل الأداة التي يؤدي بها الصحفي وظيفته الأساسية في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، لذلك يجب تشكيل كفاح الصحفيين وتضامنهم ضد الكثير من القيود القانونية والسلطوية التي تقلل من قدرتهم على تغطية الأحداث، وقد نص إعلان المبادئ الأساسية لمشاركة وسائل الإعلام في تدعيم السلام والتفاهم الدولي الذي أصدره المؤتمر العام لليونسكو عام 1978 على أنه لتحقيق حق الجمهور في الإعلام لا بد أن يتمتع الصحفيون بالحرية في تغطية الأحداث، وأن يتلقوا التسهيلات الممكنة في الحصول على المعلومات، أما الموانيق الأخرى فإنها قد اكتفت بالإشارة إلى حق الصحفي في تغطية الأحداث دون أي محاولة لتشكيل التضامن المهني ضد العقوبات التي تحول دون تمتع الصحفي بهذا الحق⁽⁷⁴⁾.

- **حق الصحفي في الحصول على المعلومات:** فالكفاح ما زال مستمرا في كل دول العالم ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق حرية المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وأن الصحفيون يقومون بدور أساسي في هذا الكفاح، إلا أن الموانيق الأخلاقية لم تهتم بتشكيل التضامن المهني لحماية حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، واكتفت بالإشارة إلى الحق دون الإشارة إلى التضامن المهني لتحقيقه.

- **حق الصحفي في حضور الاجتماعات العامة:** حيث يعتبر حضور الاجتماعات العامة من أهم وسائل حصول الصحفي على المعلومات وتغطية الأحداث، وكثيرا ما تلجأ السلطات إلى منع الصحفيين من حضور الاجتماعات العامة، وحتى المواضيع الأخلاقية لم تنجح في وضع الأساس للتضامن المهني للكفاح ضد العقوبات التي تحول دون حضور الصحفيين لهذه الاجتماعات.

- **حماية الصحفيين من التدخل الخارجي:** إن التدخل الخارجي في مجال الإعلام والضغط التي يتعرض لها الصحفيون متعددة وكثيرة وتأتي من جهات مختلفة مثل أجهزة الدولة وجماعات الضغط والمصالح الاقتصادية، كما يعتبر العنف الذي يمارس ضد الصحفيين من أكثر أشكال التدخلات خطورة، لذلك فإنه لا بد من تحقيق التضامن المهني ضد كل أشكال التدخل الخارجي، وكل من يحاول أن يمارس هذا التدخل، ولقد نص إعلان المبادئ الأساسية لمساهمة وسائل الإعلام في تدعيم السلام الدولي الذي أصدره المؤتمر العام لليونسكو عام 1978 على أنه " لكي تستطيع وسائل الإعلام أن تحقق المبادئ التي نص عليها هذا الإعلان فإنه لا بد من توفير الحماية للصحفيين والتي تضمن لهم أفضل الشروط لممارسة مهنتهم".

طالب ميثاق الرابطة الكندية للصحف اليومية الصادر عام 1995 الصحف والصحفيين بالحرص على استقلالهم ضد أي تدخل خارجي أو داخلي، سواء من الحكومة أو المصالح التجارية أو أية مصالح أخرى، أما الميثاق الدولي لحرري الصحف الصادر عام 1981 فقد نصَّ على أنه يجب رفض أيَّة ضغوط خارجية، سواء من الحكومة أو الأحزاب السياسية أو المصالح التجارية أو الأفراد، وطالب الميثاق البلجيكي الذي أصدرته مجموعة من الروابط المهنية البلجيكية عام 1982 الصحف والصحفيين بعدم الخضوع لأي ضغط خارجي.

كما أضاف الميثاق الفنلندي الذي أصدره إتحاد الصحفيين في فنلندا نقطة مهمة هي أن رفض الصحفي لأي ضغوط خارجية تهدف إلى توجيه الاتصال أو منعه أو تحديده هو حق للصحفي، وفي الوقت نفسه التزام على الصحفي.

- **حماية الصحفيين ضد أجهزة الدولة:** إن تدخل أجهزة الدولة في شؤون الصحافة وممارسة الضغوط على الصحفيين لتشكيل المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام إلى الجمهور يتخذ أشكالا، ولذلك فإن هناك حاجة لتشكيل التضامن المهني للصحفيين ضد تدخل أجهزة الدولة وضغوطها، ولقد اكتفت المواثيق الأخلاقية بالنص على هذا المبدأ ومطالبة الصحفيين بمقاومة الضغوط التي يتعرضون لها لتشكيل المضمون من جانب أجهزة الدولة خاصة الحكومة.

- **عدم المساس بأمن الصحفيين أو تهديدهم:** بالرغم من كثرة ما يتعرض له الصحفيون من تهديدات بهدف التأثير على أدائهم المهني في كل دول العالم، إلا أن هذا المبدأ لم يظهر إلا في ميثاق واحد وهو الميثاق المصري الذي أصدره المجلس الأعلى للصحافة عام 1998، ومع ذلك فإنه بعد صدور هذا الميثاق كان هناك الكثير من حالات الاضطهاد التي تعرض لها صحفيون مصريون، دون أن يكون هناك تضامن مهني حقيقي معهم.

- **عدم إجبار الصحفيين على إفشاء مصادر معلوماتهم (الحفاظ على السر المهني، سر التحرير):** إن حماية حق الصحفي في عدم الكشف عن أسرار مصادر معلوماته، تعتبر من أهم الوسائل التي يمكن أن تكفل تدفق المعلومات إلى الجماهير، وبالتالي ضمان حق الجماهير في المعرفة، ذلك أن هناك الكثير من النصوص القانونية في كل دول العالم التي يمكن بمقتضاها معاقبة موظفي الدولة، أو الأشخاص الذين يطلعون على المعلومات بحكم مهنتهم على الكشف عن هذه المعلومات للصحفيين، ولذلك فإنهم لا يقومون بالكشف عن هذه المعلومات إلا إذا تعهد الصحفيون بعدم تحديد هويتهم أمام المحاكم أو الأجهزة الأمنية، وفي أغلب الأحيان فإن الصحفي لا يجد وسيلة أخرى للحصول على المعلومات سوى تقديم وعد لهذه المصادر بعدم الكشف عن أسمائهم أو تحديد هويتهم، ولكن المواثيق والفكر الأخلاقي لم تتناول السر المهني باعتباره حقاً، وإنه لا بد من تحقيق التضامن المهني ضد أي إجبار للصحفي على الكشف عن مصادره، باعتبار أن حماية هذا الحق ضرورة لضمان تدفق المعلومات والمعرفة إلى المواطنين⁽⁷⁵⁾، ولا شك أن هناك علاقة ارتباط بين الحق والواجب، والحرية والمسؤولية، ولذلك فإنه إذا كان الصحفي ملتزم أخلاقياً ومهنيًا بعدم الكشف عن مصادره حتى وإن دخل السجن، فإنه أيضا لا بد أن يكافح الصحفيون لحماية حق كل صحفي في عدم الكشف عن مصادره وحمايته ضد أي محاولة لإجباره على الكشف عن هذه المصادر.

- **عدم إجبار الصحفي على نشر ما يتعارض مع ضميره:** هذا المبدأ لم يلقى اهتماماً كافياً في المواثيق، وهي النتيجة التي توصل إليها سليمان صالح في تحليله لـ (62) ميثاقاً من خلال كتابه "أخلاقيات الإعلام"، والنتيجة أن (04) مواثيق فقط تضمنت هذا المبدأ، وهو ما يؤكد الحاجة إلى جيل جديد من المواثيق الأخلاقية الإعلامية التي تتناول القضايا الأخلاقية برؤية شاملة ومتكاملة وتناسب مع التحديات التي يواجهها الإعلاميون حالياً، إضافة إلى

وجوب تطوير الفكر الأخلاقي وتطوير الدراسات في مجال أخلاقيات الإعلام، وقد اقتصر الموانيق الأربع على الإشارة إلى هذا المبدأ دون شرح أو تشكيل التضامن المهني للمحافظة على هذا الحق وحمايته.

- **حماية الصحفيين ضد ملاك المؤسسات الإعلامية:** هذا المبدأ لم يلقى أيضا الاهتمام الكافي في موانيق الشرف الأخلاقية، وبالرغم من أن علاقة الصحفيين بالملاك أصبحت تشكل الكثير من الأخطار التي يتعرض لها الإعلاميون، ويرى "كلود جين بيتراند" أن من أهم العقبات التي تواجه تطوير نظم المسؤولية الإعلامية عدم وجود حماية كافية للإعلاميين في مواجهة الملاك مما يضطر الإعلاميين إلى الطاعة والرضوخ لأوامر الملاك خوفا من الطرد أو التقليل من المزايا التي يتلقونها، وهذا ما كان ليحدث لو أن هناك حماية كافية للإعلاميين بواسطة القانون أو الاتحادات المهنية أو الجمهور.

ولقد أدى تدخل الملاك في شؤون تحرير الصحف في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتسعينات مع زيادة سيطرة جيل جديد من الملاك مثل: " روبرت ميردوخ " إلى تشكيل المضمون الذي تقدمه الوسائل الإعلامية طبقا لأغراض المالك وأهدافه والتي أصبحت تتطابق بشكل متزايد مع أغراض السلوكيات وأهدافها، وهو الأمر الذي يفسر ذلك التطابق بين تغطية وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية خلال حرب الخليج مع سياسة الحكومة الأمريكية وأهدافها، كما أدى ذلك إلى فرض الإعلاميين في الغرب الرقابة الذاتية على أنفسهم حتى يستطيعوا أن يحتفظوا بوظائفهم في الوسائل الإعلامية، وأدى ذلك إلى ظهور التطابق الأيديولوجي بين الملاك والإعلاميين الذين يعملون معهم، وفي داخل هذا الاتفاق الأيديولوجي فإن الكثير من الآراء التي تتعارض مع هذا الاتفاق يتم حجبتها ولا تصل إلى الجماهير.

- **شرط الضمير:** يشكل هذا المفهوم أهم ضمانات حرية الإعلاميين في العمل، ويتلخص مفهوم شرط الضمير في السماح للصحفي بفسخ عقده مع الصحيفة بإرادته المنفصلة مع الحصول على التعويض الكامل كما في حالة الفصل التعسفي ودون مراعاة المهلة المقررة للإخطار، ويعتبر هذا الشرط استثناء من القواعد العامة التي تربط العمال بأرباب العمل وذلك في ثلاث حالات هي:

1- تغيير ملكية الصحيفة.

2- توقف الصحيفة عن الصدور.

3- حالة حدوث تغيير في شخصية الصحيفة، أو سياستها التحريرية أو خطها الفكري.

هذا هو المفهوم التقليدي لشرط الضمير، لكن الآن أصبحت هناك حاجة ماسة لتوسيع مفهوم شرط الضمير بحيث يشمل بالإضافة إلى ما سبق:

- حظر نقل الصحفي إلى عمل غير صحفي سواء داخل المؤسسة الصحفية أو خارجها.

- حظر نقل الصحفي من المؤسسة الصحفية التي يعمل بها إلى مؤسسة أخرى إلا بموافقته.

- حظر نقل الصحفي إلى صحيفة أخرى تصدرها المؤسسة نفسها أو المالك نفسه إلا بموافقته.

- حظر نقل الصحفي من قسم تحريري إلى آخر داخل الصحيفة إلا بموافقته.

- حماية حق الصحفي في الترقى من المناصب التحريرية.
 - عدم فرض أي عمل على الصحفي يأباه ضميره.
 - كفالة حق الصحفي في الامتناع عن إعداد مواد صحفية تتناقض مع معتقداته وقناعاته الفكرية.
 - عدم منع الصحفي من نشر آرائه منعا متتابعا ومستمرًا.
 - حماية حق الصحفي في المشاركة في صياغة السياسة التحريرية لصحيفته.
 - توفير الظروف التي تكفل للصحفي حياة كريمة.
- ولقد ذهب البعض بأن النص على شرط الضمير هو وظيفة القانون وليس وظيفة الموائيق الأخلاقية، لكن شرط الضمير أصبح ضرورة لتحقيق حرية الإعلاميين في العمل، ومن ثم فهو يحتاج إلى كفاح مستمر لتحقيقه وإلى تضامن مهني.

- حماية حق الصحفيين ضد الفصل أو النقل إلى أعمال غير صحفية: ويعتبر هذا الحق ذو أهمية كبيرة خاصة في الدول التي تسيطر فيها السلطة على وسائل الإعلام، ولقد تزايدت الآن حاجة الإعلاميين للحماية في الدول الغربية نتيجة لتزايد ظاهرة الاحتكار والتركيز، والتي قللت من تعددية الوسائل الإعلامية وتنوعها، وهو ما اضطر الصحفيين إلى الخضوع المتزايد لرغبات الملاك وسياساتهم خوفا من الفصل، وقد ظهر هذا الحق في ميثاقين فقط من أصل (62) ميثاق قدم سليمان صالح دراسة حولها.

- حق الصحفي في الحصول على أجر عادل: يعتبر تمتع الصحفي بالحصول على أجر عادل مقابل ما يقوم به من جهد من أهم ضمانات حرية الإعلام، وضمنات نزاهة الصحفيين وقدرتهم على تطبيق أخلاقيات الإعلام، واتخاذ القرارات الأخلاقية ومع ذلك فإن هذا المبدأ لم يلقى الاهتمام المستحق في موائيق الشرف الأخلاقية، لكن هذا الحق لا يمكن كفالاته إلا في ظل دخول الاتحادات المهنية الإعلامية ونقابات الصحفيين كطرف في العقود المبرمة بين الصحفيين والملاك، وإقرار اتفاقيات أو عقود العمل الجماعية.

- حق الصحفيين في التعبير عن آرائهم في الوسائل التي يعملون بها: إن هذا الحق ينبع من الاعتراف بأن العمل في مجال الإعلام ليس مجرد عمل للحصول على أجر، لكنه في الوقت نفسه عمل يعبر فيه الصحفي عن رأيه ويقوم بخدمة عامة تتمثل في التعبير عن هذا الرأي، وهذا الحق هو حق إيجابي لا يقتصر فقط على مجرد حماية الصحفي من الحرمان من حقه في التعبير عن رأيه، ولكنه يتعدى ذلك إلى تمكينه من التعبير عن رأيه في الوسيلة التي يعمل بها، أي أن الوسيلة الإعلامية تلتزم عند التعاقد مع الصحفي بأن تتيح له الفرصة في مجال تخصصه مع التعبير عن رأيه.

- حق الصحفيين في رفض أي تعليمات أو القيام بأعمال تتعارض مع ضمائرهم: ظهر هذا المبدأ في أوائل الثمانينات باعتباره وسيلة لمواجهة ظاهرة الاحتكار والتركيز التي تطورت بسرعة كبيرة في أوروبا، ويشير هذا المبدأ بشكل أساسي إلى حق الصحفيين في رفض تعليمات الملاك، وذلك بهدف أن يكون المضمون الذي تقدمه الوسائل الإعلامية يتم تشكيله بواسطة الصحفيين، ويعبر عن ضمائرهم. ولقد حدد الميثاق الإيطالي الذي أصدره الإتحاد القومي للصحافة الإيطالية عام 1993 الجهة التي يحصل من خلالها الصحفي على التعليمات وهي هيئة

التحرير المختصة في الصحافة، وهو ينفذ هذه التعليمات الصادرة إليه من هيئة التحرير إلا إذا كانت تتناقض مع الميثاق الأخلاقي الإيطالي أو القانون الإيطالي، وفيما عدا ذلك فإن الصحفي يرفض أي طلب أو مسؤوليات تسند إليه من أي أحد آخر(76).

-عدم حرمان الصحفي من الكتابة في الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها: الصحفي عندما يتعاقد مع المؤسسة الإعلامية، فإنه يتعاقد معها على أساس أداء عمل معين والحصول على أجر معين، مما يؤكد حصوله على أجر عادل مقابل عمله.

فهل يجوز حرمانه من أداء العمل المتعاقد عليه حتى لو حصل على أجر؟

- الحق في الديمقراطية الداخلية في المؤسسات الإعلامية: لم يظهر هذا المبدأ في أي ميثاق أخلاقي في العالم حتى الآن، وهو ما يشير إلى أن هذه الموائيق لم تستطع بعد أن تصل إلى الدرجة التي تجعل لها تأثيراً في تطور وسائل الإعلام وفي حياة الصحفي، كما تشير هذه النتيجة إلى أن المناقشات الأكاديمية أو الصحفية لم تجد بعد صدقاً في الموائيق الأخلاقية، وكان مفهوم الديمقراطية الداخلية في المؤسسات الإعلامية قد بدأ يتردد بقوة منذ أوائل السبعينات كوسيلة لمواجهة ظاهرة الاحتكار والتركيز في ملكية الوسائل الإعلامية في أوروبا، وتزايد تدخل الملاك في شؤون التحرير وفي تشكيل تحرير السياسات التحريرية للوسائل الإعلامية التي يسيطرون عليها.

- الاستقلال التحريري: يعتبر هذا الحق من أهم أركان الديمقراطية الداخلية للمؤسسات الإعلامية، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة في ألمانيا خلال العشرينات، ويقوم هذا المفهوم على حق رؤساء التحرير في السيادة على ما ينشر في الصحف، وحماية رؤساء التحرير من أي ضغط من جانب الملاك.

- الحق في حماية رؤساء التحرير في اتخاذ القرارات التحريرية: يعتبر هذا المبدأ من أهم الأسس التي تقوم عليها مفاهيم الاستقلال التحريري والديمقراطية الداخلية، ولا يمكن تفسير عدم اهتمام الموائيق الأخلاقية بهذا المبدأ إلا بأن هذه الموائيق لم تتطور بشكل كاف لتواكب التطورات في مجال الإعلام، ولتقدم حلولاً للمشاكل التي تتعرض لها وسائل الإعلام والإعلاميون، ولقد ورد هذا الحق في ميثاق النرويج الذي أصدرته الرابطة النرويجية للصحافة عام 1994 والذي نص على أن رئيس التحرير هو المسؤول وحده عن شؤون التحرير، وأنه يتحمل المسؤولية الشخصية الكاملة عن كل ما ينشر في الجريدة أو المجلة أو محطة التلفزيون أو الراديو، وهو حر في العمل بشكل مستقل ولذلك فإنه لا بد أن يحافظ على استقلاله وأن يقاوم أية محاولة للتأثير على الشؤون التحريرية، كما ورد في الميثاق الثاني والأخير وهو ميثاق "لاتفيا" الذي أصدره مؤتمر الصحفيين في لاتفيا عام 1994.

- حق الصحفيين في المشاركة في صنع السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية: بالرغم من أهمية هذا الحق إلا أن أغلب الموائيق الأخلاقية لم تتضمن هذا المبدأ، حيث ورد النص عليه في أربع موائيق من أصل (62) ميثاق، وهي نتيجة غير متوقعة توضح أن الموائيق الأخلاقية لم تستطع بعد أن تكون أداة لتشكيل كفاح الصحفيين ولتحقيق التضامن بينهم كجماعة مهنية⁽⁷⁷⁾.

- نتائج الدراسة:

السلطات الحاكمة ليست وحدها من يراقب عمل وسائل الإعلام (Les médias) والصحافة (La presse)، بل أن هناك مؤسسات أخرى أخضعت وسائل الإعلام للرقابة، وجاءت هذه الرقابة من منطلق المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام للوصول إلى فلسفة الإعلام الحر والمسؤول والتي توجت بموانيق الشرف الأخلاقية، ومجالس الصحافة العليا أو مجالس الإعلام، ففي الوقت الذي تراجعت فيه العديد من النقابات والاتحادات الصحفية في دول العالم إستجابة للعديد من الضغوط والتطورات الحاصلة في الساحة السياسية والصحفية، وعملاً على إرساء مبدأ الإلتزام بالمسؤولية الصحفية، وتدعيم إلتزام الصحافة بالقيم والمعايير الأخلاقية للمهنة، وسعيًا لزيادة وعي الصحفيين بدورهم وتقديرهم لأمانة الكلمة ولثقة الممنوحة لهم، ولمواجهة بعض الأزمات والتحديات الصحفية التي تسبب فيها الصحافة أو تكون طرفاً فاعلاً فيها، وتجاوبًا مع التحديات الجديدة التي تفرضها الثورة الرقمية (the digital revolution)، وما تفرزه من إشكاليات أخلاقية ومهنية لها تأثيراتها المتنوعة على الصحافة، ورغبة في تحسين نوعية المضمون الذي تقدمه وسائل الإعلام وبغية النظر في حدود الحرية الإعلامية بشكل يتعدى حدود النظريات الموجودة حالياً وبشكل يتعدى حدود الدولة الواحدة وصولاً إلى عالميتها كما أسلفنا الذكر، ظهرت موانيق الشرف الأخلاقية. الكوادر الإعلامية تصارع الجدلية الثلاثية بين كل ما هو حرية وقوانين وأخلاق، وتواجه صعوبة تشكيل جماعة مهنية قادرة على تنظيم الكفاح من أجل تطوير صناعة الإعلام والاتصال في بلدانهم، باعتبار أن عملية تطوير هذه الصناعة وتقويتها تشكل أحد أهم مصالحها وتشكل مستقبلها، كما تؤدي إلى امتلاك ترسانة دفاعية لحماية هويتها وذاتيتها الثقافية واستقلالها وحققها في الحياة، كما أن الممارسة الإعلامية وإمتهان الصحافة تستوجب من صاحبها أن يكون على دراية بالنواحي القانونية، بحيث أنه على الصحفي أن يعرف حقه القانوني في التعبير وإبداء الرأي، وأن يعرف بالموازاة مع ذلك حدود الحرية التي ينشدها ويناضل من أجل ترقيتها، بإعتبارها مكسباً إنسانياً ينتزع إنتزاعاً، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى جملة من النتائج العلمية التي يمكن إجمالها كالآتي:

1- إن غياب أحد العناصر (الحرية، القوانين، الأخلاق) يهدد رسالة الصحافة وحسن سير عملها، فمن دون حرية يصبح مضمون الصحافة بيانات رسمية، ومن دون قوانين تصبح المهنة مشرعة الأبواب وغير محمية وعرضة لكل التجاذبات، ومن دون أخلاق تصبح الصحافة فاسدة فتتراجع الضوابط ويتهدد دورها الرئيسي المراقب والناقد.

2- النصوص القانونية وحدها لا تكفي، ولكن لابد لها أن تكون صياغة لتطور الفكر الأخلاقي، وتعبيراً عن إجماع مهني وعن استعداد للكفاح لحماية حقوق الصحفيين والتي هي بدورها أداة لضمان حق المواطنين في المعرفة، ففقه النظرية الأخلاقية يشكل جانباً مهماً من جوانب البناء النظري لحل أزمة الإعلام بكل عناصره، بإعتبار أن أخلاقيات العمل الصحفي أصبحت مشكلة عالمية في عالم الصحافة، ذلك أنه ناكهدداً كبيراً من العامل ينفي وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية لا يراعون الأخلاقيات المهنية السليمة خلال مزاولتهم لأعمالهم لأسباب كثيرة ومعقدة، ويُعدّ هذا الوضع خروجاً على مايتعارف عليه المجتمع من قيم ومعايير ومثل تربوية سليمة، والجانب الأخلاقي مرتبط بالإنسان فضلاً عن عدم إرتباطه بزمان محدد وإنما هنا كترابط وثيق بين حياة الإنسان وأخلاقه بمرور الوقت، هذا من جهة ومن جهة أخرى ماتتركه هذه العلاقة من أثار في الواقع المعاش، كما أن الأخلاقيات

تبقى عديمة الفائدة ما لم تترجم إلى واقع عملي ملموس خلال الممارسة المهنية للصحفيين أو تأدية الواجبات المناطة بهم.

3- حقوق الصحفيين هي نقطة البداية لحماية حق الوطن في صحافة حرة تساهم في زيادة معرفة المواطنين، وتشكل وعيهم، وتحمي حقهم في الديمقراطية، وتحمي حرياتهم ضد القهر الداخلي والخارجي، وأما الواجبات فهي تلك الحدود التي لا يجب تجاوزها، والمتمثلة في احترام قيم المجتمع وحقوقه ومجموعة الثوابت الوطنية والمهنية، وكذا احترام أخلاقيات المهنة ومعاييرها.

4- حرية الصحفي من أهم أركان حرية الصحافة حيث أن الصحفيين الأحرار هم الذين يمكن أن يقدموا للجماهير إعلاماً تثق به وتصدقه، الصحفيون الأحرار هم وحدهم الذين يمكن أن ينتجوا مضموناً إعلامياً يجلب الجماهير ويمثل لها بديلاً وطنياً وقومياً لوسائل الإعلام الدخيلة، والحرية فقط لا تكفي، لا بد أن تتلائم وتتزامن مع المسؤولية.

- الخلاصة العامة:

إن أخلاقيات الإعلام هي ذلك الفضاء الذي يحدد للصحفي حريته الشخصية وما يجب فعله والقيام به بناءً على ما يفرضه التسلسل الهرمي للقيم، والأخلاق هي بمثابة البوصلة التي توجه الباخرة إلى الشاطئ راسمة لها الطريق السليم، وفي غياب تلك البوصلة تحدى الأخطار بالسفينة وتصبح طريقها عرضة لكل المفاجآت، هكذا هي الأخلاق بالنسبة للصحافة، فهي توجه الصحفي وترسم له الطريق، وإذا هُمشت تصبح الصحافة مهددة في دورها وهدفها، ويصبح الصحفي بلا عنوان، كما أن الحديث عن الإلتزامات الأخلاقية للصحافي يتبعه الحديث عن حقوق الصحفي المادية أو على الأقل المستلزمات الضرورية للحفاظ على الأخلاق العالية مثل الحق في راتب يكفي ويضمن له حياة لائقة، والحق في المشاركة في توجه الخط التحريري للمؤسسة، والحق في التعبير عن رأيه بحرية ومعالجة الموضوعات تبعاً لما يراه وكيف يراه، وبالتالي حقه في أن يرفض كتابة مقال تمليه عليه إدارة المؤسسة إذا لم يكن مقتنعاً به أو يتعارض مع توجهاته، وحقه في الوصول إلى مصادر المعلومات كي لا يضطر إلى إستجدائها، وهذا أمر ضروري كي يتمكن من إتخاذ موقف من القضايا إنطلاقاً من معلومات كاملة وغير منقوصة مستقاة من مصادرها الأكيدة وغير المفبركة، وهذا ما يُغني الصحفي عن اللجوء إلى وسائل أو قنوات غير مشروعة للإستعلام، الأمر الذي يستدعي بطبيعة الحال الحاجة والضرورة إلى "أخلاق" العمل الإعلامي من أجل الممارسة الإعلامية النزينة والشريفة والهادفة.

الهوامش:

- 1 C Haussman, *Crisis of conscience, perspectives of journalism ethics*, harper collins publishers, USA, 1992, p14.
- 2 Carol Rich, *Writing and reporting news, second edition*, wadsworth publishing company, USA, 1997, p323.
- 3 عصام سليمان موسى، الضوابط المهنية والأخلاقية الإعلامية لمعالجة الجريمة والانحراف في المجتمع العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة الإعلام والأمن، مركز الدراسات والبحوث، 2005، ص 6.
- 4 علي قسايسية، التشريعات الإعلامية الحديثة في ظل مبادئ سوق الأفكار الحرة، المجلة الجزائرية للإعلام، العدد 14، ص 59.
- 5 أحمد بن محمد الجمعية، الممارسة المهنية الصحفية والوامل المؤثرة فيها: دراسة ميدانية على عينة من الصحف والصحفيين في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الإعلام، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 06.
- 6 معجم مرشد الطلاب، ط2، منشورات المرشد، الجزائر، 2007، ص412.
- 7 عبد النور جبور و عبد النور عواد.ك.، معجم عبد النور المفصل، دار العلم للملايين، ط10، بيروت، 2008، ص ص: 285، 286.
- 8 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، ط1، دار الكتاب اللبناني، لبنان 1985، ص 20.
- 9 مجمع اللغة العربية، معجم المصطلحات الإعلامية، ط1، مطبوعات المجمع، القاهرة، 2008، ص 1384.
- 10 عزة عجان، من هو الصحفي؟، الجزائر، 2006، ص ص: 5، 22.
- 11 كرم شلبي: معجم المصطلحات الإعلامية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1989، ص 316.
- 12 أحمد سي علي، مدخل للعلوم القانونية: النظرية العامة للحق وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 11.
- 13 هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص21.
- 14 معجم مرشد الطلاب، الطبعة الثانية، منشورات المرشد، الجزائر، 2007، ص 258.
- 15 عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1995، ص 25.
- 16 يحيى بن محمد حسن، حقوق الإنسان: مفهومه وتطبيقاته في القرآن الكريم، بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب، جمعية الهلال الأحمر السعودي، الرياض، 18-19 شعبان 1424، ص05.
- 17 فاطمة الزهرة قرموش، إشكالية الحق في الإتصال في الجزائر، دراسة مسحية تحليلية للأدبيات والنصوص التشريعية والمدونات المهنية الإعلامية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص 26.
- 18 عزة عجان، من هو الصحفي؟، الجزائر: أنوار الحق، فيفري 1992، ص9.
- 19 محمد علي عمران، مبادئ العلوم القانونية، القاهرة، د.د.ن، ص 201.
- 20 عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص25.
- 21 يحيى بن محمد حسن، حقوق الإنسان: مفهومه وتطبيقاته في القرآن الكريم، بحث مقدّم إلى مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب، جمعية الهلال الأحمر السعودي، الرياض، 18-19 شعبان 1424، ص05.
- 22 فاطمة الزهرة قرموش، إشكالية الحق في الاتصال في الجزائر: دراسة مسحية تحليلية للأدبيات والنصوص التشريعية والمدونات المهنية الإعلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، ص 26.
- 23 فريدة محمد زاوي، المدخل إلى العلوم القانونية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2000، ص ص 05-07.
- 24 جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998، ص27.
- 25 بول مرقص، أخلاقيات المعلومات (حق الوصول إلى المعلومات والمسؤولية عن إدارتها واستعمالها، دراسة مقارنة: لبنان، الأردن، فلسطين وتجارب أجنبية رائدة)، منشورات مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، 2007، ص17.
- 26 جوهر هنجرج، مرجع سبق ذكره، ص 512.

- 27 جو هوهنبرج، الصحفي المحترف، ترجمة محمد كمال عبد الرؤوف، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 512.
- 28 سهيل إدريس، المنهل (قاموس فرنسي-عربي)، ط 23، دار الآداب، بيروت، 1999، ص 398.
- 29 متوقّر على الموقع الإلكتروني: http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name
- 30 متوقّر على الموقع الإلكتروني: <http://www.onefd.edu.dz>
- 31 متوقّر على الموقع الإلكتروني: <http://www.maajim.com/dictionary>
- 32 عجال يونس، حقوق وواجبات الصحفيين الجزائريين منذ سنة 1990 إلى غاية 2014، دراسة مسحية لآراء عينة من الصحفيين الجزائريين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والاتصال، 2015، ص 26.
- 33 المعجم الوسيط، ج2، ط1985، ص 793.
- 34 سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، ج1، المدخل للعلوم القانونية، ط6، 1987، ص ص: 5، 6.
- 35 أحمد محمد الرفاعي، المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون)، 2008، ص 7.
- 36 حسن كبريه، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، 1971، ص 19.
- 37 Etienne Ilunga Kabululu, Introduction général a l'étude du droit, 2012, p 08.
- 38 متوقّر على الموقع الإلكتروني: http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=96480619520111204202924
- 39 متوقّر على الموقع الإلكتروني: http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name
- 40 متوقّر على الموقع الإلكتروني: http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=96480619520111204202924
- 41 متوقّر على الموقع الإلكتروني: http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name
- 42 متوقّر على الموقع الإلكتروني: الحقوق والواجبات، للإطلاع على النص كاملا الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: www.onefd.edu.dz
- 43 متوقّر على الموقع الإلكتروني: الواجب <http://www.maajim.com/dictionary>
- 44 متوقّر على الموقع الإلكتروني: http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=96480619520111204202924
- 45 أبو النور حمدي أبو النور حسن، يورجين هابرماس "الأخلاق والتواصل"، التنوير، لبنان، 2012، ص 239.
- 46 غريد الشيخ، معجم الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، دار النخبة للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 2007، ص 49.
- 47 Karine Horth, La conception de l'éthique dans le cadre du programme ministériel de formation à l'enseignement et dans la pratique d'enseignants au secondaire: une étude comparative, mémoire de maîtrise en éducation, Université du Québec à Montréal, 2008, p06.
- 48 كمال خابر، الإشكالية الأخلاقية للإستتساخ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010، ص 12.
- 49 عبد الرحمن داود جميل عبد الله، منهج القصة القرآنية في ترسيخ الأخلاق، قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في أصول الدين، جامعة النجاح الوطنية نابلس "فلسطين"، كلية الدراسات العليا، 2010، ص 15.
- 50 جلول خدة معمر، الدراسات الفلسفية الأخلاقية في الفكر المغاربي المعاصر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2011، ص ص 30، 31.
- 51 محمد بن صالح العثيمين، مكارم الأخلاق، مدر الوطن للنشر، الرياض، 2007، ص 08.
- 52 خالد بن جمعة بن عثمان الحاز، موسوعة الأخلاق، ط 1، أهل الأثر، الكويت، 2009، ص 26.
- 53 عبد الرحمان يحيى حيدر الصائغ، دور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية "دراسة ميدانية على مدينة الرياض"، بحث تكميلي للحصول على درجة ماجستير الآداب في التربية، جامعة الملك سعود كلية التربية، 2007، ص 12.
- 54 هيثم الناهي، مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة، المنظمة العربية للترجمة، ص 264.
- 55 كمال الحيدري، مقدمة في علم الأخلاق، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة، ص 38.
- 56 World Medical Association, *Medical Ethics Manual, 3rd edition, Medical student holding a newborn, 2015, p 10.*

- 57 جابر محجوب علي جابر، قواعد أخلاقيات المهنة "مفهومها، أساس إلزامها ونطاقه"، دراسة مقارنة، ط2، القاهرة، 2001، ص 13.
- 58 بسام عبد الرحمن المشاقبة، أخلاقيات العمل الإعلامي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 69.
- 59 Johane Patenaude, **Le Dialogue Comme Compétence Éthique**, Thèse présentée à la faculté des études supérieures de l'Université Laval pour l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph.D.)، Faculté De Philosophie, Université Laval Québec, 1996, p 05.
- 60 يوسف عبد الرحيم حسن شبلي، إرتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2010، ص 59.
- 61 رمحوني محمد، تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري "الجمعيات والأحزاب السياسية أنموذجين"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 01.
- 62 علي بن حسين بن أحمد فقيهي، مفهوم الحرية (دراسة تأصيلية)، بحث تكميلي لمرحلة الماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة بالرياض، 2011، ص 14.
- 63 يتسام صولي، الضمانات القانونية لحرية الصحافة المكتوبة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 05.
- 64 Jean Roch, Andre Pouille, **Libertés publiques**, Dollaz, 12ed, 1997, p 06.
- 65 نسرين محمد عبده حسونه، حقوق الإنسان "المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر"، شبطة الألوكة، 2015، ص 06.
- 66 Le Robert, **Dictionnaire de français**, Paris Sejer, 2005, p 247.
- 67 عبد العزيز سلمان، الحماية الدستورية لحرية الرأي في الفقه والقضاء الدستوري، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص 17، 18.
- 68 عمر فرحاني وآخرون، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 32.
- 69 مصطفى إبراهيم الزلي، حق الحرية في القرآن الكريم، ط 4، 2014، ص 10.
- 70 سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، ط2، الأردن: دار حنين للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 462-467.
- 71 متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.ta3lime.com/showthread.php?t=12941>
- 72 سليمان صالح، حقوق الصحفيين في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 107.
- 73 Jean-Yves Cherot. **L'analyse des concepts en droit: sur quatre thèses de hart et quelques questions**. *Revue de la recherche juridique - droit prospectif*, presses Universitaires d'Aix- Marseille, 2013, XXVII (145), p2275.
- 74 سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 468-475.
- 75 الزبير سيف الإسلام، علم الإعلام والسياسات الإعلامية في العالم الثالث، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 65.
- 76 عبد العالي رزاق، مرجع سابق ذكره، ص ص 247، 251.
- 77 ليلي عبد المجيد، سياسات الإتصال في العالم الثالث، دار الطابعي العربي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص ص 36، 37.